

السنة الجامعية: 2026/2025

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

واقع الضغط الضريبي في الجزائر

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف الدكتور:

عصماني مختار.

من إعداد الطلبة:

- نافع سيف الدين؛

- بوقرة نور الدين .





ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2005–2023)، من خلال دراسة الإطار المفاهيمي له، وتتبع أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي. وذلك بالاعتماد على دراسة تطور الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إبراز أهم المشاكل المرتبطة باستعمال الضغط الضريبي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الضغط الضريبي عرف تحسنا نسبيا بفضل الإصلاحات الجبائية، غير أنه ما يزال محدود الفعالية نتيجة الاعتماد على الجباية البترولية وضعف الجباية خارج المحروقات، إلى جانب انتشار التهرب الضريبي، مما يستدعي تعزيز الإصلاحات وتوسيع القاعدة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: ضغط ضريبي، نظام ضريبي، إصلاحات ضريبية، إيرادات ضريبية، جباية خارج المحروقات.

A decorative graphic consisting of a central rectangular banner with a 3D effect, flanked by two stylized, overlapping shapes that resemble folded ribbons or wings, all in shades of gray.

Abstract

This study aimed to analyze the evolution of tax pressure in Algeria during the period (2005–2023) by examining its conceptual framework and tracing the main reforms affecting the Algerian tax system, in addition to analyzing the relationship between tax revenues and Gross Domestic Product (GDP). This was carried out through studying the development of tax revenues and GDP, as well as highlighting the main issues related to the use of tax pressure in Algeria

The study found that tax pressure has experienced a relative improvement thanks to fiscal reforms; however, it remains of limited effectiveness due to reliance on oil taxation and the weakness of non-hydrocarbon taxation, in addition to the spread of tax evasion. This calls for strengthening reforms and expanding the tax base.

Keywords: Tax pressure, tax system, tax reforms, tax revenues, non-hydrocarbon taxation.

شكر وتقدير

و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسولنا اشرف المرسلين

ربنا لك الحمد على البلوغ و التمام و نسألك كمال الأرزاق و علو المراتب ، دينا و دنيا ، دنيا و

آخرة ، عملا و علما ، خلقا وقولا

الشكر لكل من ساعدنا وكان سببا في توفيقنا من أستاذ أشرف على كل حرف قدمناه وكل

معلومة إدخرناها بكل جد و تفان قاد خطواتنا،

الدكتور عصماني مختار

جزاه الله عنا خير ما جزي به أمة محمد ورفع الله قدرك في الدنيا والآخرة

كما لا تفوتنا الفرصة أن نتقدم إلى كافة الأساتذة الكرام بجامعة الشاذلي بن جديد

والشكر لكل أفراد إدارة العلوم الاقتصادية على تفانيهم في عملهم طوال سنوات دراستنا و

تسهيل كل خطواتنا بجديتهم و ضميرهم

وفي الختام الشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة أو

دعاء في علم الغيب.

(وَأَخِرُّدَعُوَاهُمْ أَر . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

إهداء

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ - سورة هود، الآية 88

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضل

الحمد لله على التمام وحسن الختام

الحمد لله الذي أنعم وأكرم وأتم بفضل العظمي

أهدي هذا العمل لنفسي، اعترافاً بقيمة السعي، واحتفاءً بثمرة تعب لن يذهب سدى

إلى والديّ، حفظكما الله لي، جزاكم عني كل خير

للوالدين الأعزاء حفظهما الله وأدامهم وإلى العائلة الكريمة

إلى كل من ساندني في كل صغيرة وكبيرة، وهون عني مشقة

الطريق، ولمن

شكرا على سندكم الدائم

سيف الدين



(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَرَى الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة، إلى والديَّ
العزيزين، اللذين كانا مصدر العطاء والتضحية، ونبع الحنان والدعاء،
فلهما مني خالص المحبة وعظيم الامتنان.

إلى الذين كانوا سندًا لي في مختلف مراحل حياتي، وشاركوا معي
لحظات التعب والأمل حتى تحقق هذا الإنجاز.

إلى كل من منحني كلمة تشجيع أو نصيحة
صادقة أو دعمًا كان له الأثر في مواصلة الطريق.

أهدي ثمرة هذا الجهد، راجيا من الله أن يجعله عملاً
نافعًا ومباركًا. والحمد لله أولاً وآخراً

نور الدين



قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة 1990-2005	(54)
(2-3)	تطور الإيرادات العامة (الاجمالية) للفترة 2005-2023	(60)
(3-3)	تطور الإيرادات الجبائية الاجمالية من 2015-2023	(62)
(4-3)	تطور الجباية البترولية والجباية خارج المحروقات في الفترة 2015-2023	(63)
(5-3)	تطور إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات) من 2015-2023	(64)
(6-3)	تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2023	(67)
(7-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	(70)
(8-3)	تطور الإيرادات خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 2003-2023	(71)
(9-3)	تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي (الموسع) في الجزائر للفترة 2003-2023	(73)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر	(65)
(2-3)	مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لسنة 2023	(66)
(3-3)	دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	(69)

رقم الصفحة	المحتوى
I.	الملخص باللغة العربية
II.	الملخص باللغة الإنجليزية
III.	شكر وعرفان
IV.	الاهداء
V.	قائمة الجداول
VI.	قائمة الأشكال
VII.	فهرس المحتويات
(أ)	مقدمة
(1)	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للضغط الضريبي
(2)	تمهيد
(3)	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضغط الضريبي
(3)	المطلب الأول: عموميات حول الضغط الضريبي
(5)	المطلب الثاني: مفاهيم متقاربة للضغط الضريبي
(8)	المطلب الثالث: قياس الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة على مستوى الضغط الضريبي
(10)	المبحث الثاني: العوامل المحددة للضغط الضريبي وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية
(10)	المطلب الأول: حدود الضغط الضريبي والضغط الضريبي الأمثل
(11)	المطلب الثاني: الضغط الضريبي والمتغيرات الإقتصادية
(12)	المطلب الثالث: الضغط الضريبي ومتغيرات أخرى
(14)	المبحث الثالث: الإتجاهات العامة للضغط الضريبي
(14)	المطلب الأول: الضغط الضريبي في الدول المتقدمة
(15)	المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الدول النامية
(17)	المطلب الثالث: الضغط الضريبي في الدول المتحولة
(18)	خلاصة الفصل
(19)	الفصل الثاني: بنية النظام الضريبي في الجزائر وإصلاحاته
(20)	تمهيد
(21)	المبحث الأول: تطور النظام الضريبي في الجزائر

(21)	المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها
(22)	المطلب الثاني: القواعد الضريبية وأنواعها
(25)	المطلب الثالث: الأسس الفنية للضرائب وأهدافها
(27)	المبحث الثاني: النظام الضريبي الجزائري قبل اصلاحات 1992
(27)	المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي وأهدافه
(30)	المطلب الثاني: عيوب النظام الضريبي
(31)	المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي في الجزائر
(35)	المبحث الثالث: الإصلاحات الضريبية في الجزائر بعد 1992
(35)	المطلب الأول: الضريبة على الدخل الاجمالي وأرباح الشركات
(41)	المطلب الثاني: الضرائب والرسوم على النشاط
(44)	المطلب الثالث: الضرائب على رسوم الملكية والإنفاق
(51)	خلاصة الفصل
(52)	الفصل الثالث: دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005 - 2023)
(53)	تمهيد
(59)	المبحث الأول: تطور الضغط الضريبي في الجزائر
(54)	المطلب الأول: الضغط الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1992
(54)	المطلب الثاني: مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الجزائر
(58)	المبحث الثاني: تحليل تطور الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة (2005-2023)
(60)	المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات الضريبية الاجمالية والاييرادات الضريبية خارج المحروقات
(65)	المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي والنتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الفترة 2005-2023.
(71)	المبحث الثالث: تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)
(71)	المطلب الأول: حساب الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات (2003-2023)

(73)	المطلب الثاني: تحليل تطور الضغط الجبائي بالجزائر للفترة (2003-2023)
(77)	خلاصة الفصل
(78)	خاتمة
(82)	قائمة مراجع



تعد السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل الضرائب المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة، كما تساهم في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازنات المالية. ويُعتبر الضغط الضريبي من أبرز المؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى مساهمة الضرائب في الاقتصاد الوطني، من خلال بيان حجم الاقتطاعات الضريبية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعله أداة مهمة لتقييم فعالية النظام الضريبي ومدى قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية.

ويكتسي موضوع الضغط الضريبي أهمية خاصة في الجزائر، بالنظر إلى التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، خاصة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والضريبية التي عرفتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي، في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق والتقليل من الاعتماد على الإيرادات البترولية. وقد سعت الدولة من خلال هذه الإصلاحات إلى تحديث النظام الضريبي، وتوسيع الوعاء الجبائي، وتحسين مردودية الإيرادات الضريبية بما يضمن تحقيق التوازن المالي ودعم التنمية الاقتصادية.

وقد شكلت إصلاحات سنة 1992 محطة أساسية في مسارتطوير النظام الضريبي الجزائري، حيث تم إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية التي مست مختلف أنواع الضرائب والآليات الجبائية، بهدف إرساء نظام ضريبي أكثر فعالية وشفافية يتماشى مع متطلبات التحولات الاقتصادية. غير أنّ تطبيق هذه الإصلاحات كشف عن عدة تحديات، من بينها ضعف التحصيل الضريبي، واستمرار التبعية للمحروقات، واتساع ظاهرة التهرب الضريبي، إضافة إلى محدودية مساهمة الجباية العادية مقارنة بالإيرادات البترولية. ومع تزايد التحديات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط، برزت الحاجة إلى تعزيز دور الضغط الضريبي كأداة لتمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة من خلال تنمية الجباية خارج قطاع المحروقات وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية. لذلك، أصبحت دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر وتحليل انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية من المواضيع ذات الأهمية البالغة، لما لها من دور في إبراز واقع النظام الضريبي الجزائري ومدى فعاليته في مواكبة متطلبات التنمية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالضغط الضريبي، مع إبراز تطور النظام الضريبي الجزائري والإصلاحات التي مسته، إضافة إلى الدراسة وتحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، وذلك من خلال تحليل الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، والوقوف على أهم المشاكل والتحديات المرتبطة باستعمال الضغط الضريبي في الجزائر.

1- مشكلة الدراسة

مما سبق عرضه، يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

- إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات الضريبية في الجزائر في ترشيد مسار الضغط الضريبي خلال الفترة (2005-2023)، وهل يعكس هذا المسار كفاءة المنظومة الجبائية أم يبقى رهيناً بتقلبات الجباية

البترولية؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يتم التفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للضغط الضريبي والعوامل المحددة له؟
- كيف تطور النظام الضريبي في الجزائر وما هي أهم الإصلاحات التي عرفها، خاصة بعد إصلاحات 1992؟
- كيف تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023) وما هي أبرز المشاكل المرتبطة باستعماله؟

2- فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على التساؤلات أعلاه، تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم الضغط الضريبي في الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية، غير أن فعاليته تبقى مرتبطة بمدى كفاءة النظام الضريبي والإصلاحات المعتمدة.

وتنبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية نذكرها كما يلي:

- يرتبط مستوى الضغط الضريبي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تؤثر على فعالية السياسة الضريبية؛

- أسهمت الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 في تحديث الإطار التشريعي للنظام الضريبي، غير أنها لم تحقق تحسناً كافياً في مردودية الجباية العادية ؛

- يشهد الضغط الضريبي في الجزائر تذبذباً خلال الفترة (2005-2023) نتيجة تأثره بتطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استمرار بعض المشاكل كضعف الجباية خارج المحروقات والتهرب الضريبي.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري للضغط الضريبي، وبيان أهم العوامل المحددة له وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؛

- تحليل تطور النظام الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات سنة 1992، والوقوف على أهم الإصلاحات التي مسته؛

- دراسة وتحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023)، من خلال تحليل الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، وإبراز أهم المشاكل المرتبطة باستعمال الضغط الضريبي في الجزائر.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على موضوع الضغط الضريبي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعكس فعالية السياسة الضريبية ومدى مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني. كما تكمن أهمية الدراسة في تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية المختلفة، خاصة بعد إصلاحات سنة 1992، مع إبراز أهم التحديات والمشاكل المرتبطة به، بهدف الوقوف على مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص التبعية للإيرادات البترولية.

5- أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى دوافع متعددة تجمع بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، ويمكن تلخيصها وفق الترتيب التالي:

1.5 أسباب ذاتية

- تمثل الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى تناول هذا الموضوع فيما يلي:
- الاهتمام الشخصي بالمواضيع الاقتصادية والمالية المرتبطة بالسياسة الضريبية؛
- الرغبة في فهم واقع الضغط الضريبي في الجزائر ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني؛
- الميل إلى دراسة الإصلاحات الضريبية وتحليل انعكاساتها على النظام الضريبي الجزائري.

2.5 أسباب موضوعية

- تتعلق الأسباب الموضوعية بأهمية الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- أهمية الضغط الضريبي باعتباره مؤشراً يعكس فعالية النظام الضريبي وقدرته على تمويل النفقات العامة؛
- تزايد الاهتمام بالإصلاحات الضريبية في الجزائر، خاصة في ظل السعي إلى تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات؛
- الحاجة إلى دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر وتحليل أهم المشاكل والتحديات المرتبطة به خلال السنوات الأخيرة.

6- منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالضغط الضريبي وتحديد مختلف جوانبه النظرية والاقتصادية، كما تم توظيف هذا المنهج لتحليل تطور النظام الضريبي في الجزائر والإصلاحات التي مسته، إضافة إلى دراسة تطور الضغط الضريبي خلال الفترة (2005-2023) من خلال تحليل

الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، قصد الوقوف على مدى فعالية الضغط الضريبي في الجزائر وأهم المشاكل المرتبطة باستعماله.

7- الدراسات السابقة

- وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية(الجزائر)، 2024. هدفت الدراسة إلى البحث عن حجم التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب على الحياة الاقتصادية وربطه بفعاليتها، حيث تناولت جل الدراسات السابقة والقليلة الموضوعين أي الضغط الضريبي وفعالية النظام الضريبي بشكل منفصل، خاصة وأن موضوع الفعالية الضريبية لم يستوف حقه من الدراسات، بالإضافة إلى محاولة تتبع الإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام الضريبي ابتداء من سنة 1989 والتي توجت بالإصلاح الشامل المطبق سنة 1992، وتحليل ودراسة كمية للنظام الضريبي بغرض معرفة ما تم تحقيقه من الأهداف المبرمجة، وكذلك محاولة إيجاد مادة علمية تثري مكتبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والمكتبة المركزية بجامعة أمم النقص الذي تعرفه بخصوص رسائل الماجستير في العلوم الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن الضريبة مجسدة في أثرها معدل الضغط الضريبي - أبرز أدوات التأثير على الحياة الاقتصادية، كما أن معدل الضغط الضريبي يبقى الأمل نسبيا نظرا لتعدد العوامل المؤثرة فيه من عوامل اقتصادية نفسية وسياسية، ولتحقيق الفعالية للضريبة المطبقة يجب العمل على التوفيق بين الأهداف المنتظرة من تطبيقها كالوصول إلى أعلى مردودية دون التأثير سلبا على مجرى الحياة الاقتصادية، عن طريق تحقيق المعدل الأمل للضغط الضريبي مع ضمان أكبر قدر من العدالة الضريبية وأيضا على رغم الإصلاحات فإن الجباية البترولية ما زالت تهيمن على الإيرادات العامة مما يدل على أن الإصلاح الضريبي وحده غير كاف ما لم يتم العمل على إصلاح الهيكل الاقتصادي ككل وإيجاد قطاعات خارج المحروقات أكثر تطورا لتكون الوعاء الخاضع للنظام الجديد.

- - عفيف عبد الحميد، أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2019، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة(الجزائر)، 2022/2023. هدفت الدراسة إلى إبراز تطور دور الدولة في الاقتصاد ومكانة الضريبة في ظل هذا الدور، وإبراز الأسس النظرية لكل من الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي، والوقوف على أهم أهداف ونتائج الإصلاح الضريبي في الجزائر، والوقوف على تطور حصيلة الاقتطاعات الإجبارية ومساهمة مختلف الأنواع الضريبية في تكوينها، وكذا تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى تبين أثر كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا تحديد المعدلات المثلى لكل منهما، والتي من شأنها تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، وتبين أثر الضغط الضريبي على حصيلة الاقتطاعات الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى



أن الضغط الضريبي يُعد من أهم المؤشرات المعبرة عن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد تأثر تطوره بتغير النظريات الاقتصادية من الحياد الضريبي إلى توظيف الضريبة كأداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن العولمة فرضت تحديات جديدة على الأنظمة الضريبية من خلال المنافسة الضريبية وتراجع هامش السيادة الوطنية في المجال الجبائي، إضافة إلى وجود صعوبات في قياس الضغط الضريبي وإجراء المقارنات الدولية، خاصة في الجزائر بسبب خصوصية هيكل الإيرادات الجبائية. وأظهرت النتائج وجود تباين بين الدول المتقدمة والنامية من حيث مستويات الضغط الضريبي ومرونة الأنظمة الجبائية، كما أكدت أن الضرائب تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي من خلال انعكاساتها على الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والعمالة. وفي السياق الجزائري، خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الضريبية منذ سنة 1992 أسهمت في تحديث المنظومة الجبائية عبر إعادة هيكلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتخفيض المعدلات الضريبية، وتطوير الجباية البترولية والضرائب المرتبطة بالمحروقات والتجارة الخارجية، بما ينسجم مع متطلبات التحولات الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

- - عبد الرؤوف غويلة، مسعود زهاني. أسباب التهرب الضريبي في الجزائر دراسة ميدانية بولاية ميله، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف (الجزائر)، 2018/2019. هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب التهرب الضريبي في الجزائر وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية بولاية ميله، وذلك بالبحث في أوساط المكلفين بدفع الضريبة والإدارة الجبائية. وتوصلت إلى أن التهرب الضريبي هو ظاهرة متفشية في أوساط المكلفين واستفحالها بشكل كبير، مما يستوجب التعاون بين المكلفين والإدارة الجبائية للقضاء عليه، وأن كثرة الثغرات وتعددتها في النظام الجبائي أنت بالمكلفين إلى عدم ثقتهم به، وعدم قدرة أعوان الإدارة الضريبية على مواكبة هذه التغيرات مما أدى إلى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي وارتفاعه، وكذلك يجب على مديرية الضرائب أن تقوم بتوعية المكلفين بدفع الضريبة عن مدى أهمية الضريبة مما يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى اعتبار التهرب الضريبي نتيجة من نتائج عدم فعالية النظام الضريبي، والقضاء على هذه الظاهرة يمر عبر تفعيل النظام الضريبي، وتعتبر الرقابة الجبائية الأداة الردعية الوحيدة التي تسعى إلى تضيق دائرة الغش والتهرب ومن ناحية أخرى حماية المكلف بالضريبة من تعسف الإدارة الضريبية.

8- ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تركيزها على موضوع الضغط الضريبي في الجزائر باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس فعالية السياسة الضريبية ومدى مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني؛

- اعتمادها على دراسة تحليلية لتطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة حديثة نسبياً تمتد من 2005 إلى 2023، مما يمنحها طابعاً واقعياً يواكب التطورات الاقتصادية الراهنة؛
- اهتمامها بدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي، مع إبراز أهم المشاكل والتحديات المرتبطة باستعمال الضغط الضريبي في الجزائر.

9- هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصلان الأول والثاني الجانب النظري، في حين خصص الفصل الثالث للجانب التحليلي.

جاء الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري والمفاهيمي للضغط الضريبي"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الضغط الضريبي من حيث مفهومه وأنواعه وأهدافه، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة العوامل المحددة للضغط الضريبي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، في حين تناول المبحث الثالث الاتجاهات العامة للضغط الضريبي في الدول المتقدمة والنامية والمتحولة.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "بنية النظام الضريبي في الجزائر وإصلاحاته"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى تطور النظام الضريبي في الجزائر من حيث مفهوم الضريبة وخصائصها وقواعدها وأنواعها، بينما تناول المبحث الثاني النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاح 1992 وأبرز عيوبه، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة النظام الضريبي بعد إصلاحات سنة 1992 من حيث دوافع الإصلاح وأهدافه وأهم التعديلات التي مست النظام الضريبي الجزائري. أما الفصل الثالث، فقد جاء بعنوان "دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023)"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول تطور الضغط الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1992 مع إبراز أهم مشاكل استعماله، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل تطور الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023)، في حين ركز المبحث الثالث على حساب وتحليل تطور الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات خلال نفس الفترة، مع إبراز أهم النتائج والتحديات المرتبطة به.

الإطار النظري والمفاهيمي للضغط الضريبي

تمهيد

يعد الضغط الضريبي أحد الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الدول في إدارة مواردها المالية، إذ يحدد قدرة الدولة على جمع الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على هذا المفهوم من جوانبه المختلفة، بدءًا بتعريفه وتوضيح أنواعه وأهدافه، ثم استعراض المفاهيم المتقاربة معه مثل الطاقة الضريبية، الجهد الضريبي، والعبء الضريبي، التي تساعد على فهم مدى تأثير الضرائب على الأفراد والمؤسسات. كما يناقش الفصل طرق قياس الضغط الضريبي والعوامل التي تؤثر على مستواه، سواء كانت اقتصادية، مثل مستويات الدخل والإنتاج، أو اجتماعية مثل التركيبة السكانية وسلوكيات الاستهلاك.

وينتقل الفصل بعد ذلك إلى دراسة العوامل المحددة للضغط الضريبي، ويعرض حدوده والضغط الضريبي الأمثل الذي يوازن بين احتياجات الدولة وقدرة المكلفين على الأداء الضريبي. كما يضيف انعكاسات الضغط الضريبي على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل الاستهلاك، الإدخار، الاستثمار والإنتاج، إضافة إلى تأثيره على عمالة السوق، أسعار المنتجات، ومستويات التهرب الضريبي.

وأخيرًا، يقدم الفصل رؤية حول الاتجاهات العامة للضغط الضريبي في العالم، حيث يستعرض تجربة الدول المتقدمة التي تعتمد على نظم ضريبية متطورة، والدول النامية التي تواجه تحديات في تعبئة الموارد، والدول المتحولة التي تسعى لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والقدرة الضريبية. وبذلك يقدم الفصل رؤية شاملة ومتكاملة للضغط الضريبي كأداة حيوية لفهم وتحليل السياسات المالية وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضغط الضريبي

يمثل الضغط الضريبي أحد المفاهيم الأساسية في النظام الضريبي، حيث يعكس قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية ويؤثر على النشاط الاقتصادي والعدالة الضريبية. ويشمل المبحث دراسة مفهوم الضغط الضريبي، أنواعه وأهدافه، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة به مثل الطاقة الضريبية، الجهد الضريبي، والعبء الضريبي. كما يتطرق المبحث إلى طرق قياس الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة فيه، بما يتيح فهم العلاقة بين الدولة والمكلفين وضمان فعالية النظام الضريبي.

المطلب الأول: عموميات حول الضغط الضريبي

يعد الضغط الضريبي من المفاهيم الاقتصادية المهمة التي تعكس حجم الضرائب المفروضة داخل الدولة وتأثيرها على الأفراد والمؤسسات. ولتوضيح هذا المفهوم يتم التطرق إلى تعريف الضغط الضريبي، ثم بيان أنواعه، وإبراز أهم أهدافه.

أولاً: مفهوم الضغط الضريبي

يمكن تعريف الضغط الضريبي كما يلي:

- يعبر الضغط الجبائي في عمومته عن تلك النسبة التي تقتطع من دخل الفرد المكلف بالضريبة أو من المداخيل التي تتحصل عليها الدولة في شكل ضرائب ورسوم، والتي يتم توظيفها في تمويل نفقاتها؛¹
- ويمكن تعريفه على أنه العلاقة بين الاقتطاع الضريبي المتحمل من طرف شخص طبيعي أو فئة اقتصادية (قطاع) و الدخل المتاح لهذا الشخص أو الفئة، حيث يرتبط خصوصاً بطبيعة ومستوى النظام الاقتصادي السائد وأيضاً الهياكل الاجتماعية؛²
- هو النسبة المئوية لمجموع الضرائب إلى الدخل القومي، ويجب أن يكون الضغط الضريبي في حدود معقولة، ويراعى فيه مبدأ العدالة في احتساب الضريبة عند وفرة الحصيلة، بحيث لا يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على المكلفين، ويكون عاملاً للتهرب منها، أو تؤدي إلى الإقلال من الحافز على العمل والإنتاج؛³
- وبالتالي فإن المفهوم الواسع للضغط الضريبي يمكن تحديده من خلال العلاقة بين الإيرادات الضريبية والشبه ضريبية مع الناتج المحلي الخام، وهناك مفهوم ضيق يحصر الضغط الضريبي في علاقته مع مقادير اقتصادية بعينها، مثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الخام.

¹ زهير بن دعاس. حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017). مجلة العلوم الإنسانية. جامعة سطيف 1 (الجزائر). المجلد 19. العدد 01.

2019. ص 51

² وسيلة طالب. الضغط الضريبي والفعالية الضريبية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود مالية و بنوك. جامعة سعد دحلب البلدة (الجزائر).

نوفمبر 2004. ص 19

³ احسان السيد. الضغط الضريبي والربح المخطط. مقال متوفر على الموقع <https://www.parlmany.com> : تاريخ النشر: 2023/10/18.

(تاريخ الاطلاع: 2025/12/30. التوقيت: 22:15)

ثانيا : أنواع الضغط الضريبي

ينقسم الضغط الضريبي نوعين هما:

- **الضغط العربي الفردي:** يملك كل فرد موارد شخصية والتي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتمثل هذه الأخيرة طبعا مساهمات كما أنها تعتبر تضحية يجب تحملها من قبل كل فرد ما دام أنه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة من جزء من دخله، ويحتسب الضغط الضريبي أخذا بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإخبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية، فإذا كان:

الدخل يرمز له ب R والضرائب ب I والضغط الضريبي الفردي ب PFI وبالتالي:

صيغة المعادلة: $PFI-IR$

كما تجدر الإشارة إلى أن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لا توجد بعين الاعتبار، لأنه من الصعب بل يستحيل في بعض الحالات أن تقوم بحساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد والتي تكون بطبيعة الحال متضمنة في أسعار السلع المشتراة المستهلكة أو المستعملة.

- **الضغط الضريبي الإجمالي:** في هذا الإطار تأخذ محمل الإيرادات الضريبية المحصلة الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإخبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، وعلى ضوء هذا يرمز للضغط الإجمالي ب PFG والإيرادات الضريبية I والدخل القومي مغيرا عليه بالناتج الداخلي الخام PIB ¹

ثالثا: أهداف الضغط الضريبي

يهدف الضغط الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- زيادة التحصيل الضريبي وتحقيق أساسا عبر تحسين كفاءة الإدارة الضريبية؛
- تحسين دقة تقدير الإيرادات، ويبرز الدور المباشر لقوة الإدارة الضريبية في رفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- تحقيق ضغط ضريبي فعال عبر تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، مع التركيز على تعظيم مردودية الضرائب غير المباشرة والحد من ضعف تحصيل الضرائب المباشرة؛
- مراعاة الخصائص الهيكلية للدول عند رفع الضغط الضريبي، خاصة حجم القطاع غير الرسمي، مستوى التطور المالي وجودة المؤسسات والحوكمة؛

¹ رجال نصر. الضغط الضريبي كحافز للتهرب الضريبي والاحتيايل الضريبي. مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الشهيد مُجّد الحضر الوادي (الجزائر). المجلد 02.

- العمل على تحسين الإدارة الضريبية؛
- المساعدة الفنية وتنمية القدرات وتلعب دوراً أساسياً في تقوية الإدارات الضريبية وتحسين أدائها المالي؛
- تعزيز القدرة الضريبية بشكل مستدام وعادل لدعم زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.¹

المطلب الثاني: مفاهيم متقاربة للضغط الضريبي

تتعدد المفاهيم المتقاربة للضغط الضريبي لتشمل مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بمفهوم الأعباء الضريبية. مثل الطاقة الضريبية، العبء الضريبي والجهد الضريبي

أولاً الطاقة الضريبية: يعد من المفاهيم المتقاربة للضغط الضريبي ويتحدد بمجموعة من العوامل

1-1 مفهوم الطاقة الضريبية: يمكن تعريف الطاقة الضريبية كما يلي:

تعرف الطاقة الضريبية بأنها أقصى قدر من الإيرادات يمكن الحصول عليها بواسطة الضرائب في حدود وحجم وتركيب الدخل القومي وبالقياس إلى حجم الانفاق الحكومي وبالمقارنة مع امكانية وتكاليف وسائل التمويل الأخرى مع مراعاة الحدود الاقتصادية والمالية والاعتبارات النفسية عند ممولي الضرائب وهي ليست مقدار ثابت وإنما حاصل تفاعل ظروف وعوامل اقتصادية ومالية كثيرة؛²

تُعرف القدرة الضريبية بأنها الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن للدولة تحصيلها من الضرائب في الظروف العادية والاستثنائية، دون أن يترتب عن ذلك إرهاب كبير للمكلفين بالضريبة. كما تعبر عن أقصى قدرة للمجتمع على تحمل العبء الضريبي وتمثل السقف الذي لا ينبغي للحكومة تجاوزه عند فرض الضرائب، إذ إن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى الإفراط الضريبي وما ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية؛³

وعليه فإن الطاقة الضريبية هي مفهوم يعكس مدى قدرة المكلف بالضريبة سواء كان فرداً أو مؤسسة على استيعاب أو تعويض الدخل الخاضع للضريبة دون أن يترتب عليه التزام ضريبي فعلي. وفي العديد من الأنظمة الضريبية، تنشأ هذه القدرة من خلال أشكال مختلفة من الإعفاءات أو التسهيلات الضريبية، مثل الخسائر والخصومات والتنازلات أو الاعتمادات الضريبية.

¹ Jean-Marc Atsebi. Enhancing Tax Capacity:Revenue Gains from Strengthening Tax

Administration. Working Paper. International Monetary Fund. October 2025.p6 p22 p24 p25

² لدينا عمار عبد الفتاح. الجهد الضريبي ودوره في الحصيللة الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية. جامعة البغداد (العراق). المجلد 19. العدد 66. 2024. ص 328

³ jncollegeonline. Taxable Capacity:Meaning, Types, Factors affecting taxable capacity. Article available on:<https://jncollegeonline.co.in>. Publication date:19/07/2021.(Date accessed: 27/01/2026.

Time: 23:34)

1-2 العوامل المحددة للطاقة الضريبية: يحدد الطاقة الضريبية مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

- الفائض الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي: كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الطاقة الجبائية ومستوى النمو هو متوسط نصيب الأفراد من الدخل الوطني والفائض الاقتصادي هو طرح الإنتاج المقدر والاستهلاك الضروري؛
- أسلوب توزيع الدخل: تنخفض الطاقة الجبائية عند عدم التوزيع العادل للدخل وترتفع عند حدوث عكس ذلك؛
- وضعية النشاط الاقتصادي: تزداد الحصيلة الجبائية في حالة التضخم مع انخفاض قيمتها الحقيقية وبهذا تتأثر الطاقة الجبائية وتزداد والعكس صحيح في حالة الانكماش؛
- كفاءة الإدارة الجبائية: ترتفع الحصيلة الجبائية في حالة كفاءة الإدارة الجبائية وترتفع معها الكفاءة الجبائية وتنخفض في حالة وجود التعقيدات.¹

ثانيا الجهد الضريبي: يعد من المفاهيم المتقاربة للضغط الضريبي ويتحدد بمجموعة من العوامل

1-2 مفهوم الجهد الضريبي: يمكن تعريف الجهد الضريبي كما يلي:

يعرف الجهد الضريبي أنه نسبة الإيرادات الضريبية التي تحققها الدولة فعليا إلى المقدرة التي يمكن للدولة تحصيلها عند المستوى الأمثل للضرائب؛²

الجهد الضريبي هو مقياس يعبر عن مدى الجهد الذي تبذله الدولة في تحصيل الضرائب وزيادة إيراداتها الضريبية، ويُستخدم لتقييم قدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية الذاتية مقارنة بقدرتها الضريبية الكامنة، وذلك غالبًا من خلال مقارنة الإيرادات الضريبية بالدخل القومي أو بمؤشرات تعكس مستوى التنمية والقدرة الاقتصادية؛³

وعليه فإن الجهد الضريبي يعبر عن نسبة الضرائب الفعلية أو الإيراد الضريبي الفعلي إلى إجمالي الضرائب الممكنة التحصيل، وارتفاع نسبة الضرائب في بلد معين بالمقارنة ببلدان أخرى يعني أن هذا البلد يبذل جهدا عاليا في التحصيل الضريبي وبالتالي يصعب عليه زيادة الضرائب بدرجة أكبر، لكن الانخفاض النسبي لمعدل الضريبة في بلد آخر يعني أن هذا البلد يبذل جهدا أقل وبالتالي بإمكانية زيادة نسبة الضريبة لديه سهولة نسبيا، كما يمكن أن نصل لحصيلة ضريبية صغيرة بأقصى جهد ضريبي في حين نجد حصيلة ضريبية مرتفعة نوعا ما، كما أن العبرة ليست دائما في كبر الحصيلة.

¹ محمد بن حنة. دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة (2016-2022). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. جامعة الجلفة (الجزائر). المجلد 09. العدد

02. 2024. ص 442

² لينا عمر عبد الفتاح. مرجع سبق ذكره. ص 327

³ Lotz Jørgen and Elliott Morss. Tax Effort in Developing Countries. International Monetary Fund 1967. P36

2-2 العوامل المحددة للجهد الضريبي: يحدد الجهد الضريبي مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

- **مستوى التنمية:** يمثل درجة تطور الاقتصاد، ويُقاس عادةً بنصيب الفرد من الدخل، ويُستخدم هذا المؤشر لبيان قدرة الدولة على توليد إيرادات ضريبية، حيث يُفترض أن الاقتصادات ذات الدخل الأعلى تمتلك قاعدة ضريبية أوسع؛
- **الانفتاح الاقتصادي:** يعكس مدى اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية، ويُقاس غالبًا بنسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم لكون الأنشطة التجارية أكثر قابلية للفرض الضريبي مقارنة بغيرها؛
- **تكوين القطاعات الاقتصادية:** يشير إلى حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم لأن قابلية فرض الضرائب تختلف بين القطاعات، حيث يُعد القطاع الزراعي عادةً أكثر صعوبة في التحصيل الضريبي؛

- **الاستقرار الاقتصادي الكلي:** يمثل مدى استقرار الاقتصاد بشكل عام، ويُقاس عادةً من خلال معدل التضخم السنوي، سواء باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم هذا المؤشر لأن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبًا على تحصيل الإيرادات الضريبية.¹

ثالثا العبء الضريبي: يعد من المفاهيم المتقاربة للضغط الضريبي ويتحدد بمجموعة من العوامل

3-1 مفهوم العبء الضريبي: يمكن تعريف الجهد الضريبي كما يلي:

يعرف بأنه التغييرات الناشئة من فرض الضريبة على توزيع الدخل، حيث ينتج عنه آثار على استخدامات الموارد الاقتصادية؛²

هو قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحمل الآثار التي تحدثها جميع الضرائب والرسوم التي يفرضها النظام منذ نشأتها وطوال حياتها حيث تعمل المؤسسة على تجنب الاقتطاعات الضريبية والرسوم المفروضة عليها عن طريق تحميل كل أو جزء منها الضرائب والرسوم الجهة أخرى أو التهرب منها بشكل مشروع أو غير مشروع؛³

وعليه العبء الضريبي هو مقدار الالتزامات المالية التي يتحملها الأفراد أو المؤسسات تجاه الدولة نتيجة فرض النظام الضريبي، ويعكس تأثير هذا النظام على الدخل أو الثروة أو الاستهلاك. ويُعد مؤشرا رئيسيا لقياس قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

¹ Saptono Priyono Budi & Mahmud Gustofan.

Macroeconomic Determinants of Tax Revenue and Tax Effort in Southeast Asian Countries.

Journal of Developing Economies (JDE). Volume 06. Issue 02. P256.p257

² بويكر نيق. أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري - الضرائب المباشرة نموذجًا. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر). المجلد 11. العدد 01. 2020. ص 123

³ زكرياء القرني. أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماستر في العلوم المالية. تخصص مالية المؤسسة. جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر). 2019/2018. ص 14

3-2 العوامل المحددة للعبء الضريبي: يحدد العبء الضريبي مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

- مرونة الطلب السعرية: وهو مقدار التغير في سعر السلعة مع درجة الاستجابة للكميات المعروضة منها، فيتحمّل المنتج أو البائع العبء كاملاً للضريبة إذا كان الطلب مرناً، وينقل العبء للمستهلك إذا كان الطلب منخفض أو عديم المرونة.
- مرونة العرض السعرية: وهو مقدار التغير في السعر السلعة مع درجة الاستجابة للكميات المعروضة منها، فيتحمّل المنتج أو البائع العبء كاملاً للضريبة إذا كان العرض منخفض أو عديم المرونة، وينقل العبء للمستهلك إذا كان العرض مرناً.¹

المطلب الثالث: قياس الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة على مستوى الضغط الضريبي

يهتم قياس الضغط الضريبي بتحديد مستوى الأعباء الضريبية المفروضة على الاقتصاد باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير. كما يتأثر هذا المستوى بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية تساهم في تحديد حجمه وتطوره.

أولاً حساب مؤشر الضغط الضريبي:

هناك عدة مؤشرات لقياس الضغط الضريبي، ومهما يكن المؤشر المعتمد يبقى الضغط الضريبي دائماً يحسب كنسبة مئوية من الضرائب المفروضة إلى كتلة المداخل الإجمالية، أو لكل قطاع، وبصفة عامة يمكن حصرها في المؤشرين الرئيسيين التاليين:

1-1 الضغط الضريبي الإجمالي: وهو يمثل نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي قيمة الإيرادات الضريبية في الدولة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة، ومنه فإن معادلة مؤشر الضغط الضريبي هي:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times 100^2$$

1-2 نسبة الاقتطاع الضريبي إلى مجموعات الاقتطاعات العامة: هذا المعيار يحدد نسبة مساهمة أفراد المجتمع في ميزانية الدولة. ومنه فإن معادلة مؤشر الضغط الضريبي هي:

$$\text{نسبة الاقتطاع الضريبي} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات الضريبية}}{\text{اجمالي الاقتطاعات العامة}} \times 100^3$$

¹ محمد بن حنة. دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة (2016-2022). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. جامعة الجلفة (الجزائر). المجلد 09.

العدد 02. 2024. ص 441. ص 442

² بن تريدي يحيى. قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2017-2007. مجلة آفاق علمية. جامعة البليدة 2 (الجزائر). المجلد 12. العدد 04. 2020. ص 637

³ عبد الحكيم بلوغي. واقع الضغط الضريبي في الجزائر بعد الإصلاحات الضريبية لعام 1992. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر). المجلد 16 العدد 02. 2022. ص 446

ثانياً العوامل المؤثرة على مستوى الضغط الضريبي:

يعتمد تحديد الضغط الضريبي الأمثل على المقدرة التكلفة للدخل الوطني والضغط الضريبي النفسي

2-1 العوامل المحددة للمقدرة التكلفة العامة

2-1-1 حجم الدخل الوطني: كلما زاد الدخل الوطني، زادت المقدرة التكلفة، لكن ليس كل الزيادة يمكن

استقطاعها لضريبة، إذ يجب ترك جانب لدعم الإنتاج والتنمية كما أن تقدير الدخل القومي يعتمد على مكوناته:

- الإنتاج الشامل: مجموع الإنتاج السلعي والخدمات وفق الاقتصاد الحر.

- الإنتاج المادي: الإنتاج السلعي فقط وفق النظام الاشتراكي.

- اتجاه ثالث: مجموع الإنتاج السلعي والخدمات الموجهة للأسواق التوزيعية.

2-1-2 العوامل الاقتصادية:

- هيكل الاقتصاد الوطني: تطور الاقتصاد من زراعي إلى صناعي يزيد الطاقة الضريبية.

- طريقة توزيع الدخل: تؤثر على نوع الضريبة؛ تفاوت الدخل يفضل الضرائب التصاعدية.

- أغراض استخدام حصيللة الضرائب: الاستخدام الإنتاجي يزيد المقدرة، بينما التمويل الاستهلاكي يقللها.

- التقلبات النقدية: التضخم يقلل المقدرة الفعلية رغم زيادة الحصيللة النقدية، والانكماش يزيد القيمة الحقيقية للضرائب؛

لذلك يجب ربط الضريبة بالقيمة الحقيقية للوعاء الضريبي باستخدام.

2-2 الضغط الضريبي النفسي

هو شعور الأفراد بحرماتهم من استهلاك معين بسبب الضرائب الضريبة مقبولة لكنها قاسية، ويشعر المكلفون بأن بعض

الفئات أكثر خضوعاً، مما يولد مقاومة ويضعف القدرة على الاقتطاع للوصول للحدود المثلى وتتأثر بالعوامل التالية:

- صور الهيكل الضريبي: الضرائب المباشرة تقلل الدخل مباشرة وتشعر المكلفين بعبء أكبر من الضرائب غير المباشرة؛

- استقرار الهيكل الضريبي: الاستقرار يخفف الضغط النفسي بسبب وضوح التشريع وبساطة الإجراءات، بينما الضرائب

الجديدة تزيده؛

- درجة الوعي الضريبي: ازدياد الوعي يقلل الضغط النفسي، وافتقاده يزيده وازدياد الضغط النفسي يدفع للتهرب ويقلص حصيلة الضرائب ويضر بعدالة النظام الضريبي. لذلك، يجب وجود إدارة قادرة على تطبيق القوانين وخلق بيئة ضريبية مناسبة.¹

المبحث الثاني: العوامل المحددة للضغط الضريبي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر دراسة الضغط الضريبي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع من المحاور الأساسية لفهم السياسات المالية للدولة. يتناول هذا المبحث العوامل التي تحدد مستوى الضغط الضريبي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية. يبدأ بتوضيح حدود الضغط الضريبي والضغط الضريبي الأمثل، ثم يتطرق إلى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والإدخار والاستثمار والإنتاج، إضافة إلى تأثيره على العمالة والأسعار ومستويات التهرب الضريبي، لتوضيح العلاقة بين السياسة الضريبية وأثرها على الاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: حدود الضغط الضريبي والضغط الضريبي الأمثل

يرتبط تحديد حدود الضغط الضريبي بقدرة المكلفين على تحمل الأعباء دون الإضرار بنشاطهم الاقتصادي أو أوضاعهم المعيشية. أما الضغط الضريبي الأمثل فيشير إلى المستوى الملائم للضرائب الذي يسمح بتحقيق إيرادات للدولة مع تقليل آثاره السلبية على الاقتصاد.

أولا حدود الضغط الضريبي: تلخص حدود الضغط الضريبي فيما يلي:

- المستوى الاجتماعي السياسي: يظهر أنه من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الضريبي، فتقبل ومقاومة الضريبة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة السلم المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى عندما تطبق دولة معينة ضغطا غريبا مرتفعاً، يميل المكلفون بالضريبة إلى العمل على تهريب رؤوس أموالهم نحو دول تكون فيها مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل حد محسوس، كذلك نفس الحالة بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي ستعرف عن الاستثمار في البلدان التي تعرف بتطبيق معدلات ضريبية جد مرتفعة.
- المستوى الاقتصادي: لدينا فكرة الضريبة تقتل الضريبة التي قام بشرحها الاقتصادي الأمريكي لافير، حيث أوضح أن هذه العبارة تتحقق لما تقوم الدولة بتجاوز حد أو عتبة معينة من فرضها للضرائب ويصبح ذلك عامل معرقل للاقتصاد، باعتبار أنه يمكن سلب محمل الدخل ولتفادي مثل هذه الوضعية وخاصة في حالة تطبيق معدلات ضرائب مرتفعة سيتجه

¹ عيسى آمال. الضغط الجبائي وأثره على فعالية النظام الجبائي الجزائري دراسة للفترة 2020-2015. مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة. تخصص محاسبة وجباية معتمدة. جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج (الجزائر). 2021/2020. ص 17. ص 18. ص 19. ص 20

كل مكلف بالعربية نحو التهرب من دفعها أو حتى الغش أثناء تصريحه بدخله، أو الحد من نشاطه الاقتصادي بسبب الضغط الضريبي المفروض.¹

ثانيا معدل الضغط الضريبي الأمثل:

يرتبط المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام، فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها.

يمكن إستنتاج معدل الضغط الضريبي الأمثل الذي يتناسب مع مستوي الأفراد بمدى قبول المكلف لهذا المعدل، وبالتالي يكون التحصيل الضريبي عنده في أعلى مستوياته، وتكون نتيجته ارتفاع الناتج المحلي الخام على المستوى الوطني. على العموم فإن معدل الضريبي الأمثل هو الذي يزيد ويعظم الإيرادات الضريبية من غير إلحاق الضرر بالمكلف أو الإقتصاد القومي، وذلك لأنه يتغير من وقت لآخر تبعا لتغير العوامل المحدد لمدى نقل العبء الضريبي ولذا من الضروري التعرف على حدوده.²

المطلب الثاني: الضغط الضريبي والمتغيرات الاقتصادية

ويعبر عن أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار والإنتاج ويسمح بتقييم حدة التأثير على كل عنصر لأنها مترابطة فيما بينها

1- الأثر على الاستهلاك والدخل:

- يتوقف على حجم الدخل وميل الاستهلاك، فالادخار جزء من الدخل ثم يستهلك العوامل التي تحدد الاستهلاك التي هي نفسها التي تحدد الادخار وفق المعادلة: الميل الحدي للاستهلاك = الميل الحدي للادخار؛
- أصحاب المداخل الصغيرة يتأثرون أكثر بالاقتطاعات الضريبية لأن معظم مداخيلهم تُصرف على الاستهلاك؛
- زيادة الضرائب غير المباشرة تكبح الطلب على السلع واسعة الاستهلاك بسبب تأثير القدرة الشرائية لدى ذوي المداخل الصغيرة؛
- ارتفاع الضرائب على المداخل الكبيرة يقلل الادخار، حيث يحافظ أصحاب المداخل الكبيرة على معدلات استهلاكهم على حساب الادخار؛
- تخفيف معدلات الضرائب التصاعدية يشجع الادخار.

¹ رجال نصر. مرجع سبق ذكره. ص 241

² عاشور مريم. تحليل وتقييم الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2016-2019 دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. تخصص محاسبة وجباية معقدة. جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر). 2020/2021. ص 28

2 - الأثر على الاستثمار:

- يتوقف على سعر الفائدة في السوق والكلفة الحدية لرأس المال؛
- الضرائب تؤثر على الاستثمار عبر معدل الأرباح حيث يزيد الاستثمار مع ارتفاع الأرباح وانخفاض الضرائب، وينخفض مع انخفاض الأرباح وارتفاع الضرائب؛
- ارتفاع الضرائب على الدخل يقلل الاستثمارات مباشرة بتخفيض أرباح المستثمرين؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح يحفز المنتجين على زيادة استثماراتهم، مما يزيد الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الإنتاج الكلي؛
- استخدام الضرائب غير المباشرة لتخفيض تكاليف الاستثمار يكون عبر تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تؤثر على أرباح المؤسسات أو القروض، ومعالجة الاهتلاكات.

3- الأثر على الإنتاج:

- إذا لم يستطع المنتجون نقل العبء الضريبي للمستهلك، يؤثر سلباً على الإنتاج من خلال:
- تخفيض الإنتاج؛
- تقليل توظيف الأموال في العملية الإنتاجية؛
- تخفيض الأرباح التي تُحسب عليها الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض العوائد الضريبية.¹

المطلب الثالث: الضغط الضريبي ومتغيرات أخرى

ويعبر عن أثر الضغط الضريبي على العمالة، المستوى العام للأسعار والتهرب الضريبي ويسمح بتقييم حدة التأثير على كل عنصر لأنها مترابطة فيما بينها

- 1 - الأثر على العمالة: زيادة الضغط الضريبي تؤدي إلى نقص حجم العمالة لأن كتلة الأجور جزء من تكلفة السلع والخدمات، مما يقلل الأرباح وينخفض العائد الضريبي. أما تخفيض الاقتطاعات للأرباح يساهم في تحسين العمالة من خلال زيادة مداخليل أرباب العمل.

2- الأثر على المستوى العام للأسعار:

- الضرائب المباشرة: تؤثر على المداخليل والثروات، مما يقلل القدرة الشرائية وينخفض الطلب الكلي، فينخفض مستوى الأسعار إذا أزلت الدولة الحصيلة الضريبية من السوق.

¹ عبد الحكيم بلوي. مرجع سبق ذكره. ص 448. ص 449

- الضرائب غير المباشرة: تفرض على السلع والخدمات الاستهلاكية، فتؤدي لارتفاع الأسعار بسبب نقل العبء الضريبي، وقد تتدخل الدولة للحفاظ على الأسعار أو استخدام الضرائب المباشرة لتقليص الطلب على السلع الكمالية ومعالجة التضخم.

3- أثره على التهرب الضريبي: التهرب الضريبي عمل غير مشروع يهدف إلى عدم دفع الضريبة، ويختلف عن التجنب الضريبي المشروع ارتفاع الضغط الضريبي يبط الاستثمار والإنتاج والادخار، مما يقلل النشاط الاقتصادي ويزيد التهرب والغش الضريبي لذلك، يجب أن يكون معدل الضغط الضريبي أداة لتوجيه الاستثمار، معالجة التضخم، تشجيع الادخار، ترشيد الاستهلاك، وتحقيق التوازن الجهوي، بحيث يكون المعدل الأمثل نسبياً ويختلف حسب الزمان والمكان.¹

¹ نفس المرجع السابق. ص 449. ص 450

المبحث الثالث: الاتجاهات العامة للضغط الضريبي

تختلف الدول إقتصاديا في درجة تقدمها، فهناك إقتصاديات متقدمة كالدول الرأسمالية وإقتصاديات متخلفة يسيطر عليها النشاط الإستخراجي و يمكن رد هذا الاختلاف الى التباين في البنية الإقتصادية لهذه الدول كبنية الإنتاج التوزيع اليد العاملة إضافة إلى وجود بلدان قد إقتنعت بضرورة تغيير نظامها الإقتصادي عن طريق تحويلها إلى نظام إقتصاد السوق بعد تجربتها للنظام الإشتراكي، كما أن الأمر لا ينفي عدم وجود تفاوت في درجة التقدم بين الدول المتقدمة ولا حتى درجة التخلف بين الدول المتخلفة حيث ينعكس هذا التباين على هيكلها الضريبية.

المطلب الأول: الضغط الضريبي في الدول المتقدمة

إن النظام الضريبي يمارس وظائفه في ظل المعطيات الأساسية للنظام الاقتصادي ووفق سلم الأولوية تبعا لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع وعلى ذلك فإن أبرز سمات النظام الضريبي ما يلي:

1. سعة الطاقة الضريبية:

تتصف البنية الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالتطور لاسيما في مجال الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي وتطور قوى الإنتاج والجهاز الإنتاجي. إن الدولة المتقدمة تتميز بتنوع وتعدد أنشطتها الاقتصادية ومن ثم فإنها تمتلك مصادر عدة وأوعية متنوعة للطاقة الضريبية فالتقدم التقني والابتكارات التكنولوجية والأداء الكفاء كلها مؤشرات لنمو وتقدم هذه الدول وأن هذا العامل يمارس تأثيره على كافة البنى الاقتصادية وبالتالي فإنه يوفر الشروط الضرورية لتطور النظام الضريبي ويميزه بخصائص فنية وبنوية تنسجم مع تطورات البنية الاقتصادية ومرحلة النمو، وحيث أن هذا التطور الإنتاجي والتقني ينعكس في حجم الدخل القومي، إذ يعد هذا الأخير مؤشرا واضحا للتطورات الاقتصادية، لذا فإن حجم الطاقة الضريبية مرتبط هو الآخر بحجم الدخل القومي إذ ينظر إلى الدخل القومي، بوصفه تيارا متدفقا من السلع والخدمات، ومصدرا لهذه الطاقة ومن ثم يصار إلى قياسها كنسبة من الدخل القومي الإجمالي باستثناء الدول النفطية وعلى الرغم من أن الدخل القومي الإجمالي يعد المؤشر الأساسي لتحديد الطاقة الضريبية، فإن هناك مؤشرات أخرى تمارس تأثيرها في قياس الطاقة الضريبية، أبرزها مستوى النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وعلى ذلك فإن الدول المتقدمة في النمو تتميز بسعة الطاقة الضريبية لتعدد أنشطتها الاقتصادية وارتفاع مستوى الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فيها، ومن ثم فإن العبء الضريبي يتناسب مع المقدرة التكليفية القومية الفردية، وهو ما يؤكد تعاظم الإيراد الضريبي في هذه الأقطار بحيث أصبح يشكل أهم مصادر الإيراد للدولة¹.

¹ وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب،

2. تعاضم المعدل الضريبي:

من المؤشرات التي تعتمد للمقارنة بين النظم الضريبية هو المعدل الضريبي، ويقصد به نسبة الإيراد الضريبي إلى الدخل القومي على أساس إن المعدل الضريبي يعكس بتطوره مستوى التطور الاقتصادي ومستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، ولما كان من مستلزمات النمو والتطور تنوع وتعدد فروع النشاط الاقتصادي واتساع حجم الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإن ما يستتبع ذلك هو اتساع الوعاء الضريبي وارتفاع نسبة المعدل الضريبي، فالتطور والنمو الاقتصادي يعني انتعاش ونمو كافة المتغيرات والقيم الاقتصادية الإنتاج، التشغيل، الاستثمار الاستهلاك الدخل التعامل الخارجي صافي التجارة الخارجية، كما أن ذلك ينعكس في الدخل الموزعة وبالتالي في المعدل الضريبي، إن مستوى النمو والتطور الذي بلغته الدول الرأسمالية المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

3. إرتفاع الأهمية النسبية للضرائب المباشرة:

ومن السمات البارزة في المجتمع الرأسمالي هي التفاوت في الدخل والثروات، وقد جاء ذلك نتيجة تملك الأفراد المؤسسات الخاصة لوسائل الإنتاج الأمر الذي قاد إلى تركيز الثروات الهائلة بيد عدد من الأفراد والشركات الاحتكارية، وبما أن الدخل يشكل الوعاء الأساسي للضريبة ويعبر عن المقدرة التكليفية للممول فإن أوسع نسبة من الإيراد الضريبي يكون مصدرها الدخل وكان هذا هو السبب وراء الأهمية النسبية المرتفعة للضريبة على الدخل الشخصي ودخول الشركات قياسا بالإيراد الضريبي الإجمالي أو إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال تصل نسبة الضرائب المباشرة في الولايات المتحدة إلى أكثر من 70% من إجمالي الإيراد الضريبي في حين لا تزيد نسبة الضرائب غير المباشرة عن 30% وقد يعزى تضائل أهمية الأخيرة إلى إعاقاة التداول والمبادلات لاسيما في الدول المتقدمة حيث اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد فروعه.¹

المطلب الثاني: الضغط الضريبي في الدول النامية

إن سمات أو خصائص البنية الاقتصادية في الدول النامية هي مشتقة من واقع التطورات الاجتماعية والسياسية فيها، وتماثل تأثيرها في تحديد بنية النظام الضريبي وتثبيت خصائصه إلى جانب تشخيص الوظائف التي يؤديها بما ينسجم ومرحلة النمو التي تحتازها تلك الدول، إن هذه الخصائص تعبر في جزء منها عن نمط التنظيم الفني للضريبة الذي يعد إحدى المؤشرات أو المعايير المهمة للنظام الضريبي في الدول النامية، وفيما يلي مناقشة أبرز هذه الخصائص:

¹ جعفر خليل عباس، واقع النظام الضريبي في البلدان المتقدمة والنامية، بحث مقدم لنيل شهادة بكالوريوس في إقتصاد، قسم لإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص 9_10

1. ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة :

يعتمد النظام الضريبي في الدول النامية على الضرائب غير المباشرة بنسبة كبيرة، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في هذه الدول، حيث فرضت طبيعة البنيان الاقتصادي لهذه البلدان الاعتماد عليها، كالضرائب على الاستهلاك والتصدير والإستيراد دون الاعتماد على الضرائب المباشرة كالضرائب على الدخل والثروة، وذلك نظرا لانخفاض الدخل الفردية، فيوجد ميزة أخرى للنظم الضريبية في الدول النامية ألا وهي انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، بكل أنواعها وأخص بالذكر الضرائب التصاعدية، والتي تعتبر من بين الضرائب العادلة إلا أنها تكاد تنعدم في النظم الضريبية للدول النامية، وهذا أمر منطقي حيث أن الضرائب المباشرة تعتمد أساسا على الدخل والثروة، وهذا ما تتسم به الاقتصاديات النامية من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

إن التباين في الناتج فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، فلو أخذنا الناتج المحلي الإجمالي لدولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2013 الذي عادل 16768,05 مليار دولار، لوجدناه يفوق الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة لنفس السنة باضعاف مضاعفة. وهو ما يؤكد انخفاض أهمية الضرائب التصاعدية، والتي تعد من بين الضرائب المباشرة على الدخل نظرا لأن هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة، وهو ما يجعل أغلبية دخول أفراد المجتمعات النامية لا تتجاوز حد الإعفاء الضريبي بمعنى أن غالبية دخول الأفراد معفاة من الضريبة لأنها لم تتجاوز ما هو محدد من إعفاء، وعليه فإن سبب انخفاض الضرائب التصاعدية ناتج عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2. ضعف الحصيلة الضريبية:

من الطبيعي أن تنخفض الحصيلة الضريبية في الدول النامية، إذ تتميز هذه الدول بانخفاض معدل الإقتطاع الضريبي حيث أنه لا يتجاوز في غالبية هذه الدول 25%، بينما تجده في الدول المتقدمة يصل أحيانا إلى 50%، وتفسير ذلك في نظر العديد من المفكرين تردى المستوى المعيشي للسكان وذلك نظرا لانخفاض دخولهم، ومثال ذلك انخفاض وركود ضريبة الدخل الشخصي في الدول النامية حيث أنه منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، كانت حصيلة ضريبة الدخل الشخصي تراوح بين 1%-3% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، مقارنة بنسبة تتراوح بين 9%-11% بالدول المتقدمة.

3. انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي:

تعاني غالبية الدول النامية بشكل عام، من عدم توفرها على أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية لتطبيق قوانين وإجراءات أي نظام ضريبي، إذ يتطلب ذلك جهاز إداري على قدر عال من الكفاءة¹.

المطلب الثالث: الضغط الضريبي في الدول المتحولة

يفرض الانتقال إلى إقتصاد السوق التغير في كل هياكل المجتمع تقريبا كما أنه يعني :

- فاعلية تحرير الأنشطة الإقتصادية والأسعار، وإعادة تخصيص الموارد لأكثر الإستخدامات؛
- تحقيق كفاءة إقتصادية وإدارة فعالة للمؤسسات ويكون ذلك عادة من خلال الخصخصة؛
- إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية والقواعد التنظيمية لدخول السوق؛
- يجسد المرور من الخطة إلى السوق التدخل الكلي والغياب التام للدولة، غير أن التشغيل الجيد لنظام السوق يستلزم توفر قطاع عام الدولة الذي يتخذ من الضريبة أداة للتدخل، فكان على البلدان المتحولة إصلاح هياكلها الضريبية امنا مع إصلاح القطاعات الأخرى غير المستقلة عنها مثل قانون الملكيات تحديد الأسعار والأجور النظام النقدي وأصول المحاسبة الوطنية وذلك ملي مافهم عنصر التدرج في الإصلاحات نظرا لصعوبة وحجم التعقيد الذي تتسم به عملية التحول وتمثلت أهم الإصلاحات الضريبية المطبقة في معظم الاقتصاديات المتحولة في:

- إستبدال الرسم على رقم الأعمال بالرسم على القيمة المضافة؛
- توسيع مجال تطبيق الضريبة الجديدة، وتخفيض معدلات الضرائب؛
- فالإصلاحات الضريبية المطبقة منذ الثمانينات ركزت على عنصرين:
- نقل عبء الضريبة من الإنتاج إلى الإستهلاك؛
- الانتقال من جباية تتمحور حول المؤسسات إلى جباية محورها دخول الخواص كما هو الحال بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة²؛

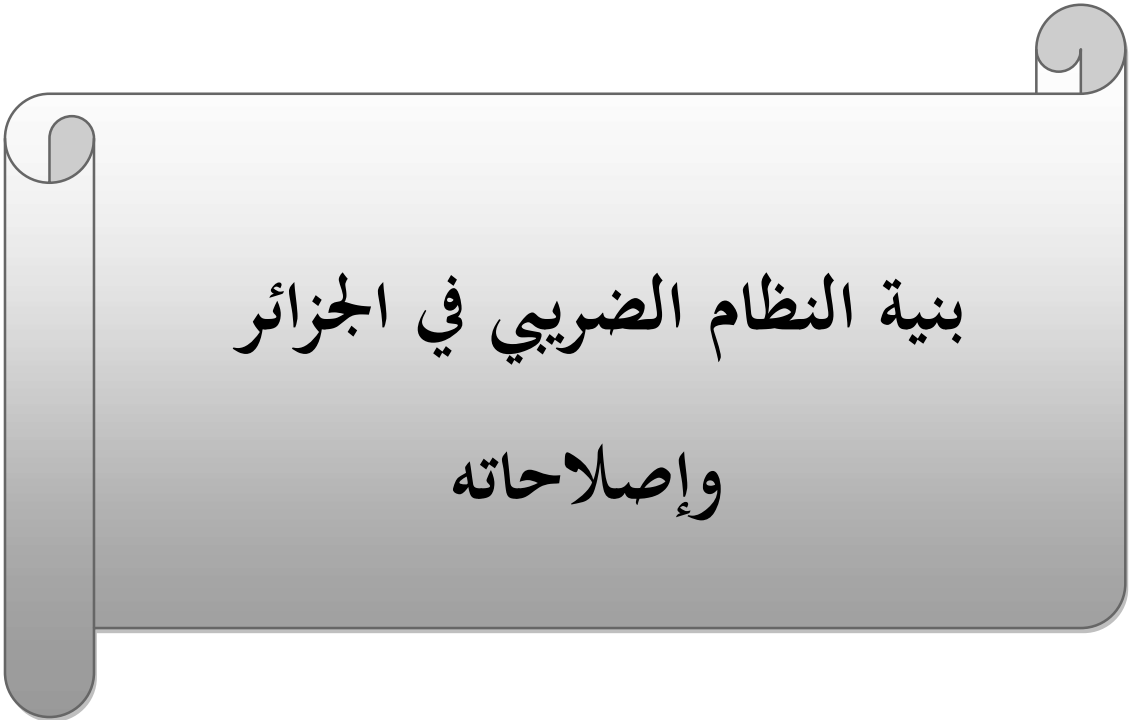
¹ عبد الهادي مختار، سماحي أحمد، سمات ونماذج سمات ونماذج النظم الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى تسمسليت الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2015، ص 305-306

² وسيلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 65

خلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للضغط الضريبي من خلال توضيح مفهومه وأنواعه وأهدافه، حيث تبين أنه مؤشر يعكس حجم الاقتطاعات الضريبية ودوره في تمويل النفقات العمومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. كما أبرز ارتباط الضغط الضريبي بمفاهيم قريبة منه مثل الطاقة الضريبية والجهد الضريبي والعبء الضريبي، إضافة إلى طرق قياسه والعوامل المؤثرة على مستواه، كما أظهر أن مستوى الضغط الضريبي يتحدد وفق عدة عوامل اقتصادية ومالية، وأن له تأثيرا مباشرا على متغيرات اقتصادية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج، إلى جانب تأثيره على التشغيل والأسعار والتهرب الضريبي. وتبين أيضا أن اتجاهات الضغط الضريبي تختلف بين الدول المتقدمة والنامية والدول المتحولة حسب درجة تطورها الاقتصادي وهيكل نظامها الجبائي، مما يؤكد أهمية تحقيق مستوى متوازن منه يضمن تمويل الدولة دون التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الضريبة تعد إقطاعا إلزاميا من الأموال السائلة للمكلف فإن الضغط الضريبي ممثلا فيما تحدته هذه الضريبة من آثار والتي تتوقف إلى حد كبير على مقدارها من جهة و على الأوجه التي تستخدم فيها من جهة أخرى، والدولة عند تحديدها لمستوى الإقطاع الضريبي إنما تسعى إلى تنمية المدخرات لدى الأفراد وتقليص مستوى الاستهلاك غير المنتج، كما أنها تحاول من خلال النظام الضريبي تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم إلى مشاريع إنمائية من خلال سياسات الحوافز والإعفاءات الضريبية، غير أن الأمر لا يدرك إلا إذا تم الوصول إلى المعدل الأمثل لمستوى الضغط الضريبي الذي مازال نسبيا نظرا للتباين في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.



بنية النظام الضريبي في الجزائر وإصلاحاته

تمهيد

عرف الإقتصاد الدولي عدة تغيرات وتحولات في إتجاه الميل نحو اقتصاد ذي إتجاه واحد هذا الإقتصاد مدعم بالمؤسسات المالية الدولية، وهذا الإتجاه أدى بالبلدان النامية والمتخلفة إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية كما قامت الجزائر بإدخال إصلاحات جذرية على الخارطة الإقتصادية وحتى السياسية في بداية التسعينات من القرن الماضي وبصفة خاصة القيام بإصلاحات في مستوى النظام الضريبي.

إن الإصلاح الذي تم في النظام الجبائي الجزائري من خلال قانون المالية لسنة 1991م، أين تم الإصلاح الهيكلي للجباية الجزائرية، جاء لتعويض الضرائب السابقة وهذه الإصلاحات التي تم فيها إدماج عدة ضرائب جديدة يمكن من خلالها تجاوز عقبات اقتصاد السوق والتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد.

لقد أعتبرت الضرائب في الدول الحديثة وحتى الدول السائرة في طريق النمو مصدرا أساسيا لتمويل خزينة الدولة، قصد تغطية النفقات العامة إذ يتم إستخدامها لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية بين طبقات المجتمع.

المبحث الأول: تطور النظام الضريبي في الجزائر

لقد تطورت أهداف الضريبة عبر العصور، مع تطور المجتمعات حيث ارتبطت طرق وأساليب فرضها وتحصيلها بشكل الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، وكذلك بطبيعة الخدمات المقدمة من طرف الدولة. فمن مجرد ضريبة لتمويل الإنفاق العام إلى أداة تساهم في معالجة الأزمات الاجتماعية والسياسية والتأثير على الأوضاع الاقتصادية، وذلك من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تقدمها الدولة للأنشطة الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالاستثمارات باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها

تحتل الضريبة مكانة خاصة ليس فقط لكونها واحدة من أهم صور الإيرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، لذلك ستستعرض مفهوم الضريبة وخصائصها.

أولاً: مفهوم الضريبة

- تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة لحالية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.
- الضريبة: عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة¹.
- كما عرفها جون ستيوارت ميل بأنها: إقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدر الهم التكليفية، بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة².
- كما يمكن إتحاد تعريف آخر للضريبة حيث تعتبر فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية أو المحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في الحمل الأعباء و التكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة³.

إذا فالضريبة عبارة عن إقتطاع نقدي إجباري تفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات بصفة نهائية ودون مقابل مباشر، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

¹ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص11.

² وليد زكريا صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1997، ص15.

³ محرز محمد عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 13-14.

ثانيا: خصائص الضريبة:

1. **اقتطاع نقدي:** فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، فهذه الصفة تعتبر الأساس كون أن الضرائب العينية لم تعد عملية الصعوبة تنظيمها وإدارتها حيث تقوم الدولة بدفع معظم التزاماتها إن لم تكن جميعها عن طريق النقود .
2. **فريضة إجبارية:** يمثل الإلزام أهم ميزة للضريبة حيث لا يكون مؤديها حرا في أداء أو عدم أداء الضريبة، أي ليس للفرد خيار في دفعها وإنما هو محبر، حيث يتم تحديد مقدارها وموعد الوفاء بها.
3. **تدفع بصورة نهائية:** أي أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة الحالية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم .¹
4. **تدفع دون مقابل:** ويعني ذلك أن المكلف بما لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه لها .
5. **تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** أي أن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكاليفية².
6. **تحقيق النفع العام:** ذلك أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة، من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام المختلفة لتحقيق منافع عامة للمجتمع .
7. **الضريبة فريضة قانونية:** حيث لا يتم تأسيس وتحصيل الضريبة، إلا بموجب قوانين السلطة العمومية، فهذه الخاصية تجعل الضريبة أداة من الأدوات التي تبرز سيادة الدولة، في فرض وتكليف أفراد المجتمع بالضريبة أو الإعفاء منها³.

المطلب الثاني: القواعد الضريبية وأنواعها

أولا: القواعد الضريبية: إن التنظيم الضريبي يتضمن قواعد مشتركة وأساسية وكان أول من عرضها وصاغها ادم سميث في الفصل الثاني من كتابه وثروة الأمم (the wealth of nation) والغرض من وضع هذه القواعد هو ضمان تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد الممولين ومصالح الخزينة العامة والتوفيق بين المصلحتين وتلخص القواعد في ما يلي:

¹ بالواضح الجبلاني، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة وإستراتيجية المكافحة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015، ص4.

² تابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 10.

³ العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، رسالة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص20.

1. قاعدة العدالة (المساواة): تعني مساهمة كل أفراد المجتمع بما يتناسب مع قدراتهم المالية في دفع الضريبة، فعلى جميع

الخاضعين للضريبة أن يتحملوا عينها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل و مؤدى ذلك:

- وجوب خضوع الجميع من أفراد و أموال للضريبة (عمومية) الضريبة دون تمييز بين نوع الإيرادات و مصدرها، ولا حتى في المبلغ الضريبي و الوقت والنسبة.
- أن يراعى في فرضها المقدرة المالية لكل مكلف التحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة، حيث تفرض على الجميع بنفس المقدار، وبما يتناسب مع حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد

2. قاعدة اليقين: وتعني أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة و بدون غموض أو تحكم بالنسبة للممول، وان يكون

سعرها، ووعاؤها، و ميعاد دفعها، وأسلوب تحصيلها كل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها بما في ذلك المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة، وهذا يتطلب أن:

- تكون التشريعات الضريبية واضحة و حلية لا غموض فيها.
- أن تكون جميع القوانين واللوائح و التعليمات المتعلقة بالضرائب في متناول يد المكلفين.¹

3. قاعدة الملائمة: في الدفع تقضي هذه القاعدة بوجوب تنظيم أحكام ضريبة تتلائم مع أحوال المكلفين سواء من

حيث اختيار وعائها وأسلوب تحديده أو من النواحي المرتبطة بكيفية الجباية وموعدها وإجراءاتها، أي أن ميعاد تحصيل ضريبة ما يجب أن يكون في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله الخاضع للضريبة.

4. قاعدة الإقتصاد في النفقة: إن هذه القاعدة يراد بها أن ما يصرف من النفقات يجب أن يكون ضئيلا ومتدنيا إلى

أقصى حد ممكن مقارنة حصيلتها، فلا خير في ضريبة تكلف جبايتها نسبة عالية أو جزء كبير من حصيلتها، و أن يكون الفارق بين ما يدخل الضريبة العامة من حصيلة ضريبية وبين ما يدفعه المكلفون ضئيلا جدا لأن الإفراط فيها سيرتد ولا شك، ليكون عبئا على كاهل الممول ذاته، إن لم يكن عبدا قد يقع على كاهل الدولة نفسها. ويقصد بها أيضا أن يتم تحصيل الضريبة بأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية² مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير من سبيل الحصول عليه.

¹ على زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 2006، ص 78.

² ريم الشيخ علي باقر وآخرون، التهرب الضريبي في السودان وأثاره وطرق مكافحته، نيل درجة البكالوريوس، قسم الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 14-15.

ثانيا: أنواع الضريبة: يمكن تحديد أنواع الضرائب بالاستناد إلى عدة معايير وهي:

1. معيار وعاء الضريبة: حسب المعيار نجد الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة:

- الضريبة الواحدة: إن الضريبة الواحدة أو كما يسمها الآخرون الضريبة الفذة في النظام الذي تعتمد الدولة فيه على ضريبة واحدة فقط أو على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من موارد مالية وأن الضريبة الواحدة تفرض على جميع أنواع الدخل .

- الضرائب المتعددة: هي ضرائب تتعدد بتعدد الدخل وتختلف باختلاف الوعاء فتكون بعدد ضرائب متعددة في الضريبة المباشرة إذا كان الدخل متعدد مثل الضريبة على الأجور والمرتبات والضريبة على المهن الحرة والضريبة على القيم الحرة فجميع هذه الضرائب متعددة برغم وحدة الدخل أو المال وتكون بصدد ضرائب متعددة في الضريبة غير المباشرة في حالة تعدد الضريبة غير المباشرة على الإنفاق فتوجد ضريبة على الإنتاج وضريبة على الاستهلاك وعلى المبيعات فجميع هذه الضرائب متعددة برغم وحدة وعائها هو الإنفاق على السلع والخدمات.

2. معيار الواقعة منشئة للضريبة: وهنا تميز ثلاثة أنواع من الضرائب:

- الضرائب على رأس المال: هي الضرائب تنشأ عن واقعة تملك رأس المال، ويقصد بواقعة تملك رأس المال من الناحية الضريبية مجموع الأموال المنقولة الأسهم السندات، والعقارية المبنية. وغير المبنية، التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلا أم لا ،ومن أمثلتها حقوق التسجيلية تملك عقار مبنى، أو غير مبنى ، وبمقابل .

- الضرائب على الدخل: والتي تتولد عن واقعة تحقق الدخل. ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص مسلع التي ينتجها، أو الخدمة التي يقدمها¹.

3. معيار تحمل العبء الضريبي: وفقا لهذا المعيار نميز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بما يلي:

- الضرائب المباشرة: تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بمقتضى جداول ، و المكلف بها قانونيا هو نفسه من يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية ، وتكون محلا لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف
- الضرائب الغير المباشرة: تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت تحصل بمناسبة حدوث وقائع وتصرفات معينة . ويستطيع المكلف بها نقل عينها إلى شخص آخر. ولا يمكن معها إعمال فكرة شخصية الضريبة.

4. معيار معدل أو سعر الضريبة: تجدد في هذا المعيار الضريبة النسبية والتضاعفية.

- الضريبة النسبية: هي تلك الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من قيمة المادة أو الدخل الخاضع للضريبة لا يتغير بتغير مقدار هذه المادة أو الدخل الخاضع للضريبة .

¹ محمد عباس محرزى، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 23، ص 32.

- **الضريبة التصاعدية:** هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة المادة أو الدخل الخاضع للضريبة فيزداد سعر الضريبة كلما زادت قيمة هذه المادة أو الدخل، وتأخذ الشكلين التاليين: التصاعدية بالطبقات وفق هذه الحالة يتم تقسيم دخول الممولين إلى عدة طبقات وترتب هذه الأخيرة تصاعديا ثم تفرض الضريبة بمعدل متزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكبر.
- **التصاعدية بالشرائح:** تجنباً لعيوب التصاعدية الإجمالية، وجد نمط التصاعدية بالشرائح، ويتضمن هذا الأسلوب إعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة أي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية، ويتم تقسيم الدخل إلى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى¹.

المطلب الثالث: الأسس الفنية للضرائب وأهدافها

أولاً: الأسس الفنية للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تلك الأحكام والإجراءات التي تتناول تحديد الأشخاص والأموال الخاضعة للضريبة، وكذلك الأموال المعفاة من الضريبة، وكذلك السعر الذي تفرض به الضريبة وبيان كيفية تقديرها وطرق الطعن في تقديرها وإجراءات تحصيلها.

1. **وعاء الضريبة:** لكل ضريبة وعاء معين يتمثل في المادة التي تخضع لها، ويعني تحديد المادة الخاضعة للضريبة وتثبيت قواعد تقييم تلك المادة الواجب تحديدها وهو الشيء أو المجال الخاضع للضريبة سواء كان نشاط أو سلعة أو حيازة.
2. **معدل أو سعر الضريبة:** هو النسبة التي تقتطع من مطرحها، ومعدل الضريبة يجب أن يحدد من قبل المشرع في القانون الضريبي، وقد يكون بصورة ثابتة أو تصاعدية.

- **المعدل الثابت:** هو المحدد بنسبة مئوية تبقى سواء زاد مطروح أو وعاء الضريبة الخاضع للتكليف أو نقص، وهذا لا يعني أن تبقى حصيلة الضريبة ثابتة كونها تتعلق بمطروح أو وعاء الضريبة فتزداد بزيادة المطروح أو الوعاء وتنخفض بإنخفاضه.

- **المعدل المتصاعد:** فهو الذي يتغير وفق مقدار مطروح أو وعاء الضريبة الخاضع للتكليف، فيتدرج المعدل صعوداً كلما ارتفع مقدار المطروح أو الوعاء.

3. **تحصيل الضريبة:** تصبح الضريبة واجبة الدفع بعد أن يتم إبلاغ المكلف بالضريبة بالمبلغ الذي يجب عليه دفعه ويجب على الإدارة الضريبية أن تقوم بجبايتها في الأوقات الأكثر ملائمة لمكلف تحقيقاً لقاعدة الملائمة، ويتم تحصيلها بعدة طرق منها:

¹ نسرين معياش، محاضرات وتمارين في جباية مؤسسة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قالم، 2020، ص 14.

- **دفع الضريبة من قبل المكلف:** سواء بطريقة منتظمة يتلقى بموجبها إشعارا بالإخضاع الضريبي متضمنا مبلغ الضريبة وأجال الدفع، أو بطريقة عفوية يتم بموجبها الانتقال إلى الإدارة الضريبية قصد الوفاء بالضريبة، إنطلاقا من معرفته بالآجال القانونية للتصريح والدفع، كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والرسوم على رقم الأعمال
- **الأقساط المقدمة:** تتبع الإدارة الجبائية طريقة الأقساط المقدمة التي يقوم بها الممول بمقتضاها يدفع أقساط دورية خلال السنة المالية، طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع وحسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة الماضية على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد تسويتها بحيث يسترد الممول ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المستحقة خلال السنة .
- **الحجز من المنبع:** حسب هذه الطريقة يلزم القانون شخصا ثالثا بتحصيل الضريبة من الممول وتوريدها إلى الخزينة العامة.¹

ثانيا: أهداف الضريبة

لم يعد ذلك المنبع الذي ترتشف منه الدولة حاجتها من الأموال فحسب وإنما ذلك النور الكلاسيكي وأضيف إلى رصيده عدة أدوار أخرى تلمس أهميتها في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.

- 1- **الهدف المالي العام:** إنه الهدف التقليدي للضريبة، إذ تستعملها الدولة لتمويل خزintها، وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها، حيث أن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية التي تحتل الصدارة في سلم الإيرادات بالرغم من اهتمام الدولة بالضريبة.
- 2- **الهدف الاقتصادي:** إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكنها أن تؤثر على الدخل الإدخار والاستثمار بالتالي الضريبة تلعب دورا هاما في :

- الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن حالي التضخم والانكماش، ففي الأول تقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة أو العكس في حالة الانكماش تنخفض سعر الضريبة و تتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيةها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة أو تعفي أصحاب.²

¹ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص 23-24.

² حميد بوزيدة، جباية مؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010 ، ص10.

3- الهدف الاجتماعي:

- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة و ذلك بمساهمة كل فرد في التكاليف و الأعباء العامة حسب مقدراته التكليفية.
- الحد من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات و هذا بين المواطنين و ذلك بزيادة العبء عن ذوي الدخل المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن من ذوي الدخل المنخفضة عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم السقف المعين من الضريبة.

4- الهدف السياسي:

أن فرض الضريبة بطريقة تصاعدية يقلل من الفوارق بين الدخل كذلك يحدد الحد الأقصى للدخل وبذلك يحول المدخرات من أيدي الأفراد إلى الدولة، كما تستعمل الضريبة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية على السلع المستوردة، كما أن الدولة تستطيع أن تعبر عن موقفها السياسي إتجاه الدول الأخرى، إذ تعمل على فرض رسوم جمركية متنوعة و عالية على السلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع سلع الدول الموافقة لها سياسيا.¹

المبحث الثاني: النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاحات 1992

يشكل النظام الضريبي أداة أساسية للمالية العامة، ويعكس التجربة الجزائرية قبل إصلاحات 1992 طبيعة الاقتصاد الموجه وسياسات الدولة، ما يجعله ركيزة مهمة لفهم تطور الأداء المالي والجبايي في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي وأهدافه

يحتل النظام الضريبي مكانة محورية في بناء السياسة المالية للدولة، كونه الأداة التي تعتمد عليها في تعبئة الموارد وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: تعريف النظام الضريبي:

يعد النظام الضريبي من الركائز الأساسية للمالية العامة في أي دولة ويمكن تعريفه على مستويين الضيق والواسع :

- على المستوى الضيق :

- يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية، من التشريع إلى الربط والتحصيل²؛

¹ ساجي فاطمة، فعاليات الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2016، ص 93-94.

² بورنيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي - دراسة حالة الجزائر -، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة (2) (الجزائر)، المجلد 10، العدد 1،

سنة 2021، ص 75

- فهو يمثل النظام الذي ينظم حقوق وامتيازات الإدارة الضريبية من حيث مباشرتها في تطبيق القانون الضريبي من خلال مراحل العملية الضريبية؛¹

- على المستوى الواسع:

- هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تلاحمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي يختلف ملامحه من مجتمع إلى آخر لاعتبارات عديدة، فهو يختلف في دولة متقدمة عنه في دولة متخلفة وفي دولة رأسمالية عنه في دولة اشتراكية، أي هو مجموعة محدودة ومنتخبة بعناية شديدة من الصور الفنية للضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل في مجملها هيكلًا ضريبيًا متجانسًا، يعمل بطريقة محددة من خلال القوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية بصورة عامة وأهداف السياسة الضريبية بصورة خاصة؛²

- كما عرفه أستاذ الاقتصاد والمالية العامة عطية عبد الواحد، على أنه مجموعة من الضرائب المطبقة في لحظة معينة في بلد معين، بالإضافة إلى الجهاز المسؤول عن ضمان الاقتطاع الضريبي اللازم لتمويل تدخل السلطة العامة.³

- وبالتالي: يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة القواعد والتشريعات والإجراءات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم فرض الضرائب وتحصيلها وإدارتها، ويشمل أنواع الضرائب المختلفة وأسعارها وأساليب احتسابها والجهات المكلفة بتحصيلها، إضافة إلى الحقوق والواجبات المرتبطة بالمكلفين بها، كما يشمل أيضا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال الضرائب.

ثانيا: أهداف النظام الضريبي:

طالما أن النظام الضريبي هو الواجهة التطبيقية والعملية للسياسة الضريبية فإن أهدافه هي الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء إتباع سياسة ضريبية معينة والتي تتمحور حول ما يلي:

- الأهداف في جانبها المالي:

يتحقق هذا الهدف في الحصول على موارد مالية وحصيله ضريبية من أجل أن تستعملها الدولة في القيام بنشاطاتها التدخلية في الحياة الاقتصادية، ويمثل الهدف الأساسي المراد تحقيقه من وراء فرض الضرائب.

¹ خيرى عمار، النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار، دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة 2003-2017، مجلة دراسات مادية، جامعة الجلفة (الجزائر)، المجلد 17، العدد 03، سنة 2023، ص 717.

² دربال سفيان، النظام الضريبي الجزائري الواقع والتحديات (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 08، العدد 01، سنة 2023، ص 917.

³ سماعيل عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، المجلد 08، العدد 15، سنة 2021، ص 17.

وتغطية النفقات العمومية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التوازن المالي للدولة والذي من دعائمه توازن الموازنة وتأطير التضخم والتخفيف من المديونية، فتوازن الميزانية يعني تساوي وقدرة إجمالي الإيرادات على تغطية حجم النفقات الموضوعة، وعجزها يعني عدم قدرة الإيرادات الجبائية على الإيفاء بمبالغ النفقات العمومية المخططة.

- الأهداف في جانبها الاقتصادي:

كانت الضريبة في الفكر الاقتصادي التقليدي حيادية إلا أنه اليوم فمن مغالطة الواقع أن تسلم بفكرة الحيادية، فالضريبة لها تأثير وانعكاسات على كل المتغيرات من بينها الاقتصادية وتتضمن:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويكون ذلك بالتأثير على الطلب الكلي في حالة الإنتعاش فزيادة الضرائب على الإنفاق وعلى الدخل يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، و رفع معدل الضرائب على أرباح الشركات وتغيير نظام حساب الإهلاك والحد من الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى تخفيض الإستثمارات، الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الكلي وبالتالي التأثير على مستويات التضخم الناتج عن الدخل النقدي المتاح للأفراد وفي حالة الركود فإن ذلك يستدعي تخفيض معدلات الضرائب على الدخل والإنفاق والأرباح من أجل بعث النشاط الاقتصادي والعودة إلى حالة الإستقرار المرغوبة؛

- توجيه عوامل الإنتاج والمشاريع الإنتاجية في الإتجاه المرغوب؛

- زيادة تنافسية المؤسسات : حيث أن معدلات الضرائب تؤثر على رأس المال واليد العاملة والموارد المستعملة في الإنتاج؛

- تصحيح اخفاقات السوق: أي عجزه عن تخصيص الموارد بكفاءة، هذا العجز يجد مصدره في الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات عند قيامها بنشاطاتها مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع؛¹

- الأهداف الاجتماعية:

من أهم هذه الأهداف: توجيه الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل والثروة توجيه المعطيات الاجتماعية.²

- الأهداف البيئية:

في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة ظهر مفهوم جديد للكفاءة هو مفهوم الكفاءة البيئية، حيث أصبح يركز على مفهوم الاستدامة، وبذلك أصبحت منظمات الأعمال تبحث عن ميزات تنافسية مستدامة، والدول تبحث عن التنمية المستدامة.

¹ تيت فارس، أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي (حالة النظام الضريبي الجزائري)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة المسيلة (الجزائر)، السنة الجامعية 2021-2022، ص9، 8،
² بورنيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي دراسة حالة الجزائر) مجلة دراسات جبائية، جامعة جيجل (الجزائر)، المجلد 10 ، العدد 1، 2021، ص76.

- الأهداف السياسية:

يتأثر النظام الضريبي بالظروف السياسية ويؤثر فيها، فالدول تستخدمه لتأكيد سيادتها وبسط نفوذها داخل حدودها الجغرافية، وتستعمله كأداة للحد من التهديدات، وأداة للتعبير عن موقفها من سياسيات بعض الدول،¹ ويتضح ذلك من خلال تأثيرها في جانبين أساسيين:

- جانب داخلي تعتبر الضريبة كأداة في يد السلطة الحاكمة فهي تعد وسيلة هامة قصد حماية مصلحة هذه القوى المسيطرة على حساب باقي فئات المجتمع؛
- جانب خارجي تستعمل من أجل المعاملات التجارية مع بعض الدول عن طريق منح التسهيلات الجمركية كالإعفاءات وتقديم بعض الامتيازات الجبائية.²

المطلب الثاني: عيوب النظام الضريبي

رغم أهمية النظام الضريبي إلا أنه يعاني من عيوب تحد من كفاءته وعدالته، والمتمثلة في:

- تعقد النظام الضريبي الجزائري:

يتسم النظام الضريبي الجزائري بالتعقيد نتيجة كثرة التعديلات السنوية في قوانين المالية وأنظمة فرض الضرائب، مما يصعب على المكلفين والإدارة مواكبة التغيرات ويخلق حالة من اللايقين، ويزيد من صعوبة فهم وتطبيق التشريع، كما يسهم في انتشار التهرب الضريبي نتيجة عدم إدراك المكلفين للإجراءات الجديدة؛³

- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:

نظرا لكثرة وتعدد الضرائب ومعدلاتها، فالضرائب على الدخل لوحدها كانت 09 معدلات و الضرائب على الإنفاق 04 معدلات و غيرها من الضرائب، فضلا عن كثرة المعدلات، فالضرائب على رقم الأعمال كانت تضم 18 معدلا و السلم الضريبي على الأجور والمرتبات لسنة 1985 يضم 20 معدلا لكل فئة بما يولد في النهاية 60 معدلا مع الأخذ بعين الاعتبار 03 فئات فقط، وهذا ما دفع بالمكلف إلى إتباع إجراءات جد معقدة في تصريحاته المختلفة لكل الضرائب الخاضعة له ما أدى إلى استفحال ظاهرة الغش و التهرب الضريبي.

¹الوالي فاطمة، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990 2019 ، مجلة رواد للاقتصاد والتجارة، جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، المجلد 06 ، العدد 01، سنة 2022 ، ص 308.

² أكرم يحيى عيسى، دراسة تحليلية لتطور الضغط الجبائي في الجزائر للفترة 2015 – 2020، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة برج بوعريش (الجزائر)، السنة الجامعية 2022-2023، ص 14.

³يوسف قاشي، قراءة في النظام الضريبي الجزائري (المعوقات والحلول)، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة البويرة (الجزائر) ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2022، ص 75

- كثرة الإعفاءات الضريبية وعدم اتساع وعاء الضرائب:

المباشرة والضرائب على رأس المال من خلال المعطيات المقدمة من وزارة المالية، وجد أنه منذ سنة 1962 إلى غاية 1989 النسبة الهائلة من الجباية العادية تمثلها الضرائب غير المباشرة.¹

- نقص تأهيل الإدارة الضريبية:

من الأولويات التي تحدد نجاح النظام الضريبي وجود إدارة ضريبية متكاملة وفعالة تكون قادرة على رفع وتيرة العمل وتحقيق الأهداف المرجوة ولكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية إلا أنه هناك نقص كبير في جودة الإدارة الضريبية سواء من ناحية العدد أو النوعية .

- عيوب مرتبطة بالتجارة الإلكترونية:

في وجود التجارة الإلكترونية تكون العائدات الضريبية التي تحصل عليها الدولة ضعيفة بسبب غياب التشريعات مخصصة للمعاملات التجارية الإلكترونية ، حيث أن هناك صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت، مع صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي، بالإضافة كذلك إلى عدم تأهيل الإطارات الجبائية بما يتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية.²

- تحديات العوامل المرتبطة بإدارة الموارد البشرية :

من حيث التأهيل العلمي للموظفين فمن وقت قريب جدا، كانت المصالح الجبائية تعد من أضعف المصالح استقطابا للكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية مما أثر سلبا على أدائها، وهذا بالرغم من محاولات الاستدراك التي قامت بها الوزارة الوصية في إطار خطة عصرنة الإدارة المالية وإلى غاية سنة 2005 لا يزال نسبة الإطارات الجامعية في المديرية العامة للضرائب لا تتجاوز 23%.³

المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي في الجزائر

يعد الإصلاح الضريبي في الجزائر ضرورة فرضتها التحولات الاقتصادية، بهدف تحديث النظام الجبائي وتحسين فعاليته.

أولا: تعريف الإصلاح الضريبي:

يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطورا، والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية،

¹ جغبالة شوقي، السياسة الضريبية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة ما بين (2008-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي (الجزائر)، السنة الجامعية 2016-2017، ص 16.

² محمد الحسن زغي، البات الرقابة الجبائية ودورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، السنة الجامعية 2022-2023، ص 24

³ واهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12 ، العدد 12 ، جامعة المسيلة (الجزائر)، سنة 2012، ص 142.

إعادة توزيع الدخل والثروة، الغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا وأخلاقيا، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل اتفاتها؛¹

- كما يعرف أيضا بأنه عملية تشمل تبسيط النظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد وأسعار الضريبة، وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع إعفاء الفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من المصروفات الضريبية ويفعل من النظام الضريبي، ويجعله أكثر اتساقا وتناغما مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة لدافعية الإصلاح عملية مستمرة، بمعنى وجود حالة دائمة في أن تواكب النظم الضريبية التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المستمرة؛²

ثانيا: أهداف الإصلاح الضريبي

تسعى الإصلاحات الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن فعالية النظام الجبائي وقدرته على تعبئة الموارد المالية و المتمثلة في :

- تبسيط النظام الضريبي: يهدف الإصلاح الضريبي إلى تبسيط النظام الضريبي، سواء في هيكله بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية على عكس النظام السابق؛
- تحقيق العدالة الضريبية : تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصادقته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال: التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإخضاع كل طرف المعاملة خاصة؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية؛
- توسيع نطاق تطبيق مختلف الاقتطاعات؛

¹شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر) ، المجلد 01 ، العدد 06، 2016، ص 52.

² بوتيارة سمير، إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر وانعكاساتها على تطور الجباية المحلية دراسة حالة مجموعة من بلديات ولاية مسيلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة مسيلة (الجزائر)، 2024-2025، ص 41.

- إدارة ضريبية فعالة: من بين أهداف الإصلاح هو إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرنة؛¹
- توجيه النشاط الاقتصادي: استغلت السياسة الضريبية كوسيلة لدعم الاستثمار وتحفيز النمو، من خلال منح إعفاءات للمشروعات ذات الأهمية الوطنية أو التي تنشط في مناطق معينة، وتعديل الرسوم الجمركية لحماية المنتج المحلي وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية؛
- رفع نسبة مساهمة الجباية العادية: من بين الغايات المهمة تقليص الاعتماد على العائدات النفطية عبر رفع مساهمة الضرائب العادية في تمويل الميزانية العمومية، بما يضمن استقرار الموارد المالية للدولة وتحقيق استقلالية تدريجية عن تقلبات السوق النفطية؛
- تطوير قطاع المحروقات نظراً لتراجع المداخل البترولية اتجهت الدولة إلى مراجعة الإطار القانوني للضريبة البترولية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحديث نشاط شركة سوناطراك وقد تجسدت هذه التعديلات عبر قوانين سنت في سنوات مختلفة 1991، 2005، 2007، 2013، حيث تم تقليص الضغوط الضريبية على الفاعلين في المجال وتوفير حوافز لتطوير الاستخراج والبحث والاستغلال.²

ثالثاً: محتوى الإصلاح الضريبي الجزائري

- إن لجوء كثير من الدول النامية بفعل الأزمة الاقتصادية التي عرفت هذه الدول في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي إلى صندوق النقد الدولي جعل هذا الأخير يفرض أجندة معينة للإصلاح الاقتصادي ككل والإصلاح الضريبي بشكل خاص، وتتمثل أهم الإجراءات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي فيما يلي:
- الاعتماد على ضريبة مبيعات واسعة النطاق، مثل الضريبة على القيمة المضافة، ويستحسن أن يكون ذلك بمعدل واحد والقليل من الإعفاءات، وكذا فرض ضرائب على المنتجات البترولية والكحول والتبغ والمنتجات الباهضة؛
 - عدم فرض رسوم على الصادرات، إلا على منتجات القطاعات التي يصعب فيها فرض ضريبة الدخل مثل الزراعة (تعوض حصيلة الضرائب على الصادرات عدم القدرة على تحصيل الضريبة على الدخل في بعض القطاعات)؛
 - تقليل الضرائب على الواردات وجعلها فقط للحماية وبمعدلات منخفضة؛
 - تبسيط الضريبة على الدخل مع تقليل الإعفاءات، مع حماية أصحاب الدخل الضعيف؛

¹ شاوي صبيحة، مرجع سبق ذكره ص 55، 56.

² عجاي سلمى دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2023، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات جامعة قلمة (الجزائر)، 2024-2025، ص 58

- فرض ضريبة موحدة ومعتدلة على أرباح الشركات، مع تقليل الحوافز الضريبية.

إن الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري لا تخرج عن كونها مؤيدة ومساعدة للإصلاحات الإقتصادية التي تم الشروع فيها مع بداية الثمانينات وتدعمت بإصلاحات 1988، إذ أن الجزائر على غرار كثير من الدول النامية ربطتها علاقة بصندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية استعداد التماهي منذ سنة 1989، وهو ما جعل توصيات صندوق النقد الدولي تظهر جلية في الإصلاح الضريبي الذي شرعت السلطات العمومية في تطبيقه بدءا من سنة 1992، ويمكن إجمال أهم ما جاء به الإصلاح الضريبي في النقاط التالية:

1- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية:

وتأتي هذه الخطوة ضمن الاتجاهات العالمية السائدة، والرامية إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية، ولقد أدى هذا التمييز إلى تعيين الضرائب التالية لصالح الدولة: "الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق. وتتضمن مجموعة من الضرائب والرسوم، من أهمها الرسم على القيمة المضافة، وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك، إضافة إلى الرسم على المنتجات البترولية؛

- الضرائب على رأس المال وهي الضرائب التي تفرض على حركة رؤوس الأموال مثل حقوق التسجيل والطابع

- الضرائب على التجارة الخارجية تتكون هذه الضرائب أساسا من الحقوق الجمركية التي تفرض على الواردات، واستثناء على بعض الصادرات.

أما الضرائب العائدة للجماعات المحلية المتمثلة في البلديات والولايات، فتتمثل أهمها في:

- الرسم على النشاط المهني؛

- الدفع الجزائي؛

- الضرائب على الملكية من أهمها الرسم العقاري؛

- رسم التطهير.

2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية العادية محل الحماية البترولية، بالنظر إلى عدم استقرار هذه الأخيرة، وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة النفطية التي عرفتتها السوق النفطية سنة 1986، ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يراجع الجباية البترولية، لارتباط مراجعتها بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.¹

¹ عفيف عبد الحميد، أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة البويرة (الجزائر)، 2023/2022، ص 173، 172.

المبحث الثالث: الإصلاحات الضريبية في الجزائر بعد 1992

بعد إصلاحات 1992، تم اعتماد هيكل جديد للنظام الضريبي في الجزائر يركز على مجموعة من الضرائب والرسوم الحديثة، في مقدمتها الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، إلى جانب بعض الضرائب والرسوم المكملة مثل الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة.

وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى هذه الضرائب من خلال عرض أهم خصائصها ومجالات تطبيقها ومعدلاتها.

المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات

تعد كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب المباشرة التي جاء بها إصلاح 1992، حيث تشكلان ركيزتين أساسيتين في هيكل النظام الضريبي الجزائري.

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي:

هي ضريبة مباشرة تُفرض سنوياً على مجموع المداخل الصافية التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من مختلف المصادر، وتُحسب وفق جدول تصاعدي يعتمد على الشرائح.

- ويتمثل الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي في:

الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، حيث يخضعون للضريبة على كافة مداخيلهم، والأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر، حيث يخضعون للضريبة على عائداتهم من مصدر جزائري فقط.¹

1-1 الخصائص الفنية للضريبة على الدخل الإجمالي:

تعتمد هذه الضريبة على مجموعة من الخصائص أهمها:

- ضريبة سنوية: تفرض على الإيرادات الناتجة خلال السنة؛
- ضريبة وحيدة: تشمل جميع أنواع الدخل الصافي للمكلف وتفرض ضريبة واحدة سنوياً؛
- ضريبة خاصة بالأشخاص الطبيعيين؛
- ضريبة تصاعدية تحسب وفق جدول متصاعد؛
- ضريبة تصريحية: يلزم المكلف تقديم تصريح سنوي بجميع مداخيله لدى مفتشية الضرائب التابعة لإقامته، وذلك في أجل أقصاه نهاية شهر أفريل من السنة الموالية.

¹ بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة (الجزائر)، سنة 2015، ص 24

ومن خلال الخصائص التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي، يمكن القول إنها تتسم بالشفافية من خلال فرضها على كافة مداخيل المكلف مهما تعددت، وكذا بالعدالة، حيث تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف مثل تحديد الحد الأدنى المعفى، كما تُحسب على أساس جدول تصاعدي.¹

1-2 مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

يخضع لها الأشخاص الطبيعيون ويشمل الأصناف التالية:

- الأرباح التجارية والصناعية: الناتجة عن ممارسة الأنشطة التجارية أو الصناعية؛
- أرباح المهن غير التجارية: مداخيل أصحاب المهن الحرة؛
- مهن المداخيل الفلاحية: المحققة من الأنشطة الزراعية؛
- المداخيل العقارية؛
- مداخيل الأموال المنقولة؛
- الأجور والرواتب.²

ويتمثل الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي في:

- الأشخاص الطبيعيون؛
- الشركاء في شركات الأشخاص؛
- شركاء الشركات المدنية المهنية؛
- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها؛
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي.

ووفق المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يسمح بخصم التكاليف التالية من الدخل الإجمالي الصافي:

- فوائد القروض والديون المقرضة لأغراض مهنية، وتلك المقرضة لشراء مساكن أو بنائها، والتي هي على عاتق المكلف بالضريبة؛
- اشتراكات منح الشيخوخة والضمان الاجتماعي التي يدفعها المكلف بالضريبة بصفة شخصية.

¹ ناصر مراد، تشخيص الضريبة على الدخل الإجمالي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، جامعة البليدة 02 (الجزائر)، ديسمبر 2025، ص 764.

² بن عايش بديس، الضريبة على الدخل الإجمالي وضرائب أرباح الشركات، متوفر على الموقع: benaichabadis.com، تم الاطلاع عليه في 06 أبريل 2026، الساعة 22:38.

3-1 معدلات الضريبة على الدخل الاجمالي:

تتعدد المعدلات المطبقة في الضريبة على الدخل الاجمالي حيث:

- تختلف معدلات الاقتطاع من المصدر حسب طبيعة الدخل كما يلي:
- النشاطات غير التجارية: تخضع المداخل التي يدفعها المقيمون في الجزائر إلى مستفيدين يقيمون جبايياً خارج الجزائر لمعدل 24% من الضريبة، وتشمل المكافآت عن الأنشطة الحرة، حقوق التأليف والنشر، عائدات براءات الاختراع والعلامات التجارية، والمبالغ عن الخدمات المختلفة.
- مداخل رؤوس الأموال المنقولة
- المداخل الموزعة على الأشخاص الطبيعيين المقيمين: 15% محرة من الضريبة.
- إيرادات سندات الصندوق غير الإسمية: 50%.
- إيرادات الديون والودائع والكفالات: 10%.
- يطبق معدل 01 بالمئة محرر من الضريبة على فوائد حسابات الإدخار التي تساوي أو تقل عن 500.00 دج، ومعدل 10 بالمئة على الفوائد التي تزيد عن 500.00 دج.
- فوائد القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية للمقيمين:
- إذا أعيد استثمارها: 10% محرة من الضريبة.
- إذا لم يُعاد استثمارها: 20% محرة من الضريبة.
- الرواتب والأجور:
- الرواتب والأجور العادية: تخضع للجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.
- العلاوات والمكافآت واستدراكات الرواتب غير الشهرية: 10% من دون تخفيض.
- المبالغ للأشخاص الذين يمارسون نشاطاً ظرفياً أو أنشطة فكرية إضافية: 10% بدون تخفيض، مع استثناء للأنشطة الفكرية التي تتجاوز عوائدها 20,000 دج سنوياً.
- أجور الموظفين التقنيين والمؤطرين الأجانب بالمؤسسات الأجنبية: تخضع للجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

● المداخل الإيجارية:

- تأجير العقارات السكنية الجماعية: 7% محرة من الضريبة.
- تأجير العقارات السكنية الفردية: 10% محرة من الضريبة.

- تأجير المحلات التجارية أو المهنية، بما فيها العقود مع الشركات: 15%¹.

1-4 آليات تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي:

- الضريبة على المداخل الفلاحية:

تسدد الضريبة على الدخل الخاصة بالمداخل الفلاحية على شكل أقساط وقتية خلال السنة، حيث يدفع القسط الأول من 20 سبتمبر إلى 20 أكتوبر بناء على إشعار بالدفع، ويتم تحديد رصيد الضريبة النهائي بعد عملية التصفية من طرف مصلحة الضرائب وفق الشروط المحددة قانونا.

يحدد مبلغ كل قسط بنسبة 30% من الضريبة المفروضة خلال السنة السابقة، وفي حالة عدم الدفع في الآجال القانونية تطبق زيادة بنسبة 10% على المبالغ غير المسددة، مع إمكانية الاقتطاع التلقائي عند التأخير.

يلزم المكلفون الجدد بدفع الأقساط ابتداء من سنة النشاط الأولى، وإذا تجاوزت الأقساط المدفوعة مبلغ الضريبة

المستحقة، يتم اعتبار الفائض إما قابلا للخصم من الأقساط اللاحقة أو قابلا للاسترجاع بطلب يقدم لدى الإدارة الجبائية المختصة خلال أجل أربع سنوات من تاريخ معاينة الفائض.

وفي حالة التوقف عن النشاط، يمكن استرجاع الفائض غير المستعمل بعد تسوية الوضعية الجبائية، بشرط تقديم الطلب قبل 31 ديسمبر من السنة الموالية للتوقف.

تتخذ قرارات الاسترجاع من طرف الإدارة الجبائية المختصة، وتُبلغ للمكلف مع إمكانية الطعن وفق الإجراءات القانونية، كما يمكن تعديل تواريخ استحقاق الأقساط بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

- ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والصناعية:

يترتب على ضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وكذا أرباح المهن غير التجارية خلال سنة فرض الضريبة التسديد بواسطة إشعار بالدفع، لتسويقين (2) الذين من 20 فبراير إلى 20 مارس، و من 20 مايو إلى 20 يونيو، على مستوى مكان النشاط.

تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، ويدفع المبلغ الموافق أيضا بواسطة إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح المنصوص عليه في المادتين 18 و 31 مكرر من هذا القانون.

عندما يحدد أجل اكتتاب التصريح المنصوص عليه في المادة 18 من هذا القانون، يؤجل كذلك أجل تصفية الرصيد المتبقي للضريبة على الدخل الإجمالي بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية.²

¹ عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 177، 175.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نص قانوني الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، طبعة 2026، ص 94، 95.

ثانيا: الضرائب على أرباح الشركات

تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المباشر إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة الضريبة على أرباح الشركات من خلال هذا التعريف يظهر مميزات لهذه الضريبة هي:

- ضريبة وحيدة لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين فقط؛
 - ضريبة عامة لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها؛
 - ضريبة سنوية: إذ أن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة؛
 - ضريبة نسبية لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي؛
 - ضريبة تعتمد على التصريح الإلزامي للمكلف من خلال إرسال الميزانية الجبائية للمكلف إلى مفتش الضرائب (قبل الفاتح من أبريل من كل سنة تلي سنة الربح)
- وقد حدد المشرع الجزائري معدلات الضريبة على أرباح الشركات التي خضعت لتعديلات عديدة بموجب قوانين المالية إلى أن وصلت إلى حدود 19% بالنسبة إلى نشاطات الإنتاج و 23% بالنسبة لمقاولات البناء والري ونشاطات السياحة والمسرح والسينما باستثناء وكالات السياحة، و 26% بالنسبة للنشاطات الأخرى.¹

2-1- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

تطبق هذه الضريبة على :

- الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛
- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة؛
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 131.

¹ أبو عبدلي عبد الحميد، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جامعة المدية (الجزائر)، 2021، ص 70.

2-2 معدلات الضريبة على أرباح الشركات:

حسب المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- المعدل العام:

19٪: أنشطة إنتاج السلع (استخراج، صنع، تشكيل، تحويل المواد؛ باستثناء التوضيب وإعادة البيع، ولا تشمل المحروقات أو الأنشطة المنجمية).

23٪: أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا السياحة والحمامات (باستثناء وكالات السفارات، ويشترط التسجيل بالسجل التجاري ودفع الاشتراكات الاجتماعية).

26٪: الأنشطة الأخرى أو في حال عدم تقديم محاسبة منفصلة عند ممارسة عدة أنشطة في نفس الوقت.

- معدلات الاقتطاع من المصدر للشركات:

10٪: عوائد الديون والودائع والكفالات (يخصم من الضريبة النهائية).

40٪: المداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الإسمية أو الحاملة، طابع محرة.

20٪: المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقود التسيير، طابع محرة.

24٪: المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية غير المقيمة في الجزائر مقابل خدمات أو امتيازات براءات الاختراع أو العلامات التجارية، طابع محرة.

10٪: المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلادها الأصلية تفرض ضريبة بالمثل على الشركات الجزائرية.¹

2-3 طرق دفع الضريبة على أرباح الشركات:

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق نظام الدفع العفوي، والذي يُعرف بالتلقائي كما توجد طريقة الاقتطاع من المصدر.

- نظام الدفع التلقائي (الأقساط الوقائية):

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بصفة تلقائية لدى صندوق قاضي الضرائب بعد قيام المكلف بحساب مبلغ الضريبة بنفسه دون إشعار مسبق من طرف مصالح الضرائب لهذا الأخير بالتسديد.

ويتم تسديد الضريبة وفق ثلاث أقساط متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجب دفعها:

- التسبيق الأول: من 11 فيفري إلى 11 مارس؛

- التسبيق الثاني: من 11 ماي إلى 11 جوان؛

¹عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص185

- التسبيق الثالث: من 11 أكتوبر الى 11 نوفمبر؛

- متبقى التصفية : خلال أجل أقصاه 21 أبريل من السنة الموالية.

- نظام الإقطاع من المصدر:

يعتبر نظاما استثنائيا، حيث يُشرع على خضوع بعض المداخل لتقنية الإقطاع من المصدر، ما دام أنه يتم إعادة الاستثمار بعنوان كل سنة أو عدة سنوات مالية متتالية، وفي حالة تراكم السنوات المالية، يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ إختتام السنة المالية الأولى.

وقد شهدت معدلات الضريبة على أرباح الشركات عدة تخفيضات عبر الزمن، حيث تم تخفيضها من 42% إلى 38% سنة 1994، ثم إلى 30% سنة 1999 مع تخفيض معدل أرباح إعادة الاستثمار من 33% إلى 15%، وصولاً إلى تخفيضها إلى 25% بموجب قانون المالية لسنة 2006، مع إقرار معدل مخفض 19% سنة 2009 للمؤسسات العاملة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والسياحة.¹

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم على النشاط

تعد الضرائب والرسوم على النشاط من أهم عناصر النظام الجبائي، حيث تُفرض على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة العمومية وتنظيم النشاط الاقتصادي.

أولاً: الرسم المحلي للتضامن :

يستحق الرسم على رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب والنشاطات المنجمية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

- أساس فرض الرسم:

بالنسبة لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب: يساوي ناتج ضرب الكميات المنقولة في التعريف المطبقة للنقل.
بالنسبة للنشاطات المنجمية: يطبق على رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة، مع تخفيض 30% على عمليات البيع بالجملة غير المسددة نقداً.

ويترتب على الفواتير المزورة أو فواتير المجاملة إعادة تسديد مبالغ الرسم الموافقة للتخفيض.

وتستثنى العمليات بين وحدات نفس المؤسسة أو بين شركات نفس المجموعة .

- معدل الرسم وتوزيعه:

3% على نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

1.5% على النشاطات المنجمية.

¹ زيوش عبد الرؤوف، أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة تيزي وزو، 2021، ص 77، 80

- التوزيع:

66% لفائدة البلدية

29% لفائدة الولاية

5% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- الأشخاص الخاضعون ومكان الفرض:

يؤسس الرسم باسم المؤسسة على رقم الأعمال الإجمالي المحقق من طرفها ومن طرف وحداتها، ويفرض في المقر الاجتماعي أو المقر الرئيسي أو مكان ممارسة النشاط.

- إجراءات فرض الرسم في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط:

في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط، يؤسس الرسم فوراً على رقم الأعمال غير الخاضع بما فيه الديون غير المحصلة، مع إلزامية التصريح خلال 10 أيام.

في حالة عدم التصريح أو تقديم معلومات ناقصة، يتم التحديد التلقائي مع زيادة 25% أو تطبيق زيادات المادة 231 مكرر 8، وتصبح الحقوق مستحقة فوراً، ويمكن تحميل المنازل له مسؤولية تضامنية.

ثانياً: الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين:

يخضع للرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين المستخدمون المقيمون أو الموطنون في الجزائر، باستثناء الهيئات والإدارات العمومية، عندما لا يخصص هؤلاء مبلغاً أدنى يساوي 1% من كتلة الأجور الخام للسداسي للأعمال التالية: التكوين المهني المتواصل لفائدة مستخدميهم، والتكوين في التمهين و/أو تربص الطلبة في الوسط المهني.

- الإعفاءات:

يستفيد من الإعفاء من الرسم على التكوين المهني المستخدمون المهنيون الذين لديهم أقل من عشرين (20) عاملاً.

- تحديد وعاء الرسم:

يتمثل الوعاء الضريبي لكل واحد من هذين الرسمين في كتلة الأجور الخام للسداسي أو للسنة المالية. ويقصد بكتلة الأجور الخام للسداسي: إجمالي الأجور المدفوعة للمستخدمين خلال السداسي الذي يستحق فيه هذان الرسمان، قبل خصم المساهمات الاجتماعية والتقاعد وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي - أجور.

- معدل الإخضاع:

يحدد معدل كل من هذين الرسمين بالفرق بين:

من جهة: معدل 1% المنصوص عليه في المادة 196 مكرر من هذا القانون،¹

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 64

ومن جهة أخرى: النسبة الناتجة عن نفقات التكوين أو التمهين و/أو تربص الطلبة في الوسط المهني المحققة فعلياً في السداسي المعني، مقارنة مع كتلة الأجور الخام للسداسي.

في حالة عدم بلوغ نسبة 1% من كتلة الأجور الخام للسداسي الواجب تخصيصها لمساهمات التكوين في التمهين، لأسباب مثبتة قانوناً، يمكن تخصيص الفارق المحقق في مساهمات التكوين المهنية.

- طرق التصريح والدفع:

يجب على المستخدمين اكتاب وتسديد مبلغ الرسوم المستحقة بعنوان كل سداسي مقفل، بواسطة تصريح خاص يكون بمثابة إشعار بالدفع، توفره الإدارة الجبائية أو يمكن تحميله عبر موقعها الإلكتروني.

يجب إيداع هذا التصريح لدى قباضة الضرائب التابعة لمكان تواجد مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية بالنسبة للأشخاص المعنويين، أو مكان النشاط بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، في أجل لا يتجاوز اليوم العشرين (20) من الشهر الموالي للسداسي الذي أصبحت بموجبه الرسوم مستحقة الدفع.

ويجب اكتاب التصريح المنصوص عليه في الفقرة السابقة من طرف المستخدمين ولو في حالة عدم وجود أي مبلغ مستحق بعنوان هذين الرسمين.

- العقوبات:

تطبق العقوبات التالية :

في حالة التأخر في إيداع التصريح:

- 10% إذا كان التأخير شهر أو أقل.
- 20% إذا تجاوز شهر ولم يتجاوز شهرين.
- 25% إذا تجاوز شهرين.

في حالة عدم التصريح نهائياً:

- يتم فرض الرسم تلقائياً مع زيادة 25%.

إذا كان التأخير بدون دفع حقوق:

- غرامة جبائية حسب المدة:
- 2,500 دج (تأخير شهر أو أقل)
- 5,000 دج (أكثر من شهر وأقل من شهرين)
- 10,000 دج (أكثر من شهرين)¹

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص66.

بالإضافة إلى تطبيق أحكام المادة 193 في حالة الغش أو التصريح الناقص.¹

ثانيا: الضريبة الجزائية الوحيدة

ان احداث الضريبة الوحيدة الجزائية يندرج في سياق جهود المشرع الجبائي لتبسيط وتحديث النظام الضريبي وإضفاء طابع العصرية عليه. وقد احدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 كما تعتبر الضريبة الوحيدة الجزائية ضريبة جاءت لتحل محل النظام الجزائي الذي كان سائدا من قبل حيث عوضت هذه الضريبة ضريبة الدخل الاجمالي وضريبة القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني للأشخاص الطبيعيين، حيث يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8,000,000 دينار، المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينفذون مشاريع، ويكونون مؤهلين للاستفادة من دعم الصندوق الوطني.

وأصبحت تقتطع هذه الضريبة وفق النسب:

- 5% بالنسبة لبيع السلع والإنتاج؛
 - 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى؛
 - الأشخاص الطبيعيون الذين يبيعون عبر المنصات الرقمية أو مباشرة يخضعون لاقتطاع من المصدر بنسبة 10%.
- كضريبة جزائية على مبلغ الفاتورة، ويقوم بالاقتطاع المؤسسات المنتجة أو التي تعيد البيع.

● معدل الدفع الجزائي: عرف معدل الدفع الجزائي تخفيضا سنويا ابتداء من سنة 2003 ليبلغ سنة

2005 معدل 1%، وقد تم الغاء هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2006.²

المطلب الثالث: الضرائب على رسوم الملكية والإنفاق

تعدّ كلمن الضرائب على رسوم الملكية والضرائب على الإنفاق من أهم مكونات النظام الجبائي، حيث تُفرض الأولى على عمليات نقل وتسجيل الملكية، بينما تُفرض الثانية على الاستهلاك والإنفاق على السلع والخدمات، بما يساهم في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

أولاً: الضرائب على رسوم الملكية

تعتبر الضرائب على رسوم الملكية من الأدوات الجبائية التي تعتمد عليها الدولة في فرض اقتطاعات على عمليات نقل وتسجيل الملكية، بما يساهم في دعم الإيرادات العامة وتنظيم مختلف التصرفات القانونية المتعلقة بالأملاك.

أولاً: الرسم العقاري

¹وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

²أوشان احمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الادارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشلف (الجزائر)، 2017، ص 68

الرسم العقاري هو ضريبة محلية لفائدة البلديات تؤسس سنويا (مرة واحدة في السنة)، لذلك أي شخص يمتلك عقاراً يكون خاضعاً لهذا الرسم. ويقصد بالعقار كل الملكيات التي لا يمكن نقلها. يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية و الغير مبنية، مهما كانت وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني.

• مجال التطبيق :

الممتلكات المبنية الخاضعة للرسم العقاري هي:

- المحلات السكنية؛
- المحلات المهنية (تجارية، صناعية أو غير تجارية)؛
- منشآت الإيواء والتخزين ؛
- المنشآت التجارية في المطارات، الموانئ ومحطات النقل مع ملحقاتها؛
- الأراضي غير المزروعة المستغلة تجارياً أو صناعياً؛
- ملحقات البنايات ؛

الممتلكات غير المبنية الخاضعة للرسم العقاري هي:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية.

• معدلات الرسم العقاري

- على الملكيات المبنية :

3 % : على الملكيات المبنية العادية

7 % : على السكنات الثانوية الشاغرة (غير مؤجرة)

- الأراضي الملحقة بالبنايات:

5 % : إذا كانت المساحة أقل من أو تساوي 500 متر مربع؛

7 % : إذا كانت المساحة أكثر من 500 متر مربع وأقل من أو تساوي 1000 متر مربع؛

10 % : إذا كانت المساحة أكثر من 1000 متر مربع.

• العقارات غير المبنية:

5%: الأراضي في المناطق غير العمرانية؛

3%: الأراضي الفلاحية؛

- في المناطق العمرانية:

5%: إذا المساحة أقل أو تساوي 500 م²؛

7%: إذا المساحة أكبر من 500 م² وأقل أو تساوي 1000 م²؛

10%: إذا المساحة أكبر من 1000 م².¹

- أهميتها:

دفع هذه الضريبة ضروري جدا عند الرغبة في بيع العقار مستقبلا، حيث يطلب الموثق شهادة الوضعية الجبائية de
Extrait (Role) سلبية.²

ثانيا : الرسم على التطهير :

ويعرف على أنه رسم سنوي يطبق على كل الملكيات المبنية الواقعة في بلديات تعمل فيها مصلحة جمع القمامات المنزلية، حيث ينشأ باسم الملاك، أو المنتفعين منه، وعلى عائقالمستأجر الذي يكون متضامنا مع المالك في دفع قيمة ذلك الرسم ويحصل هذا الرسم الفائدة البلديات .

- مجال تطبيق الرسم على التطهير: يتحمل المستأجر هذا الرسم كما يمكن أن يدفعه مع المالك بصفة تضامنية، وتفرض على الملكيات التي تستفيد من خدمة رفع القمامة المنزلية.

- المعدلات المطبقة : ما بين 1000 دج و 1500 دج، على كل محل ذي استعمال سكني؛

- ما بين 3000 دج و 12.000 دج، على كل محل في استعمال مهني أو تجاري أو حربي أو ما شابه؛

- ما بين 8000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخيم والمقطورات؛

- ما بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حربي أو ما

شابه، ينتج كمية من النفايات فوق المنصوص عليها وذلك قصد الحد من النشاطات الملوثة.

ثالثا: الضريبة على الأملاك

الضريبة على الأملاك (Impot sur le Patrimoine) هي ضريبة مباشرة، تصريحية، تصاعدية بالشرائح تحصل الفائدة ميزانية الدولة والبلديات والصندوق الوطني للسكن، يخضع لها :

¹وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، الرسم العقاري على الممتلكات المبنية، الجزائر، نشر بتاريخ 26 أكتوبر 2023، متوفر على الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dv>، تم الإطلاع عليه: 2026-04-06، الساعة 00:49.

²LogementDz، الضرائب والرسوم العقارية في الجزائر، تاريخ النشر: 2026-01-01، الجزائر، متوفر على الرابط : (LogementDz <https://www.logementdz.com>، تاريخ الإطلاع عليه: 2026-04-06، الساعة 00:56.

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارجها؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر حياتي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

و الأملاك التي تخضع لهذه الضريبة هي :

• الأملاك العقارية وتتمثل في :

- الملكيات المبنية؛
- الملكيات غير المبنية؛
- الحقوق العينية العقارية.
- الأملاك المنقولة: وهي السيارات الخاصة والدراجات النارية، وسفن النزهة، وطائرات النزهة وخيول السباق والتحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500.000 دج.
- أما حصيلة الضريبة على الأملاك فتوزع كالآتي :

- 60 بالمئة، إلى ميزانية الدولة؛

- 20 بالمئة، إلى ميزانية البلديات؛

- 20 بالمئة، بعنوان إلى حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 بعنوان "الصندوق الوطني للسكن".¹

ثانيا : الضرائب على الانفاق

تعتبر نوع من الضرائب التي تفرض على شراء السلع والخدمات، وتُعدّ جزءًا من النظام الجبائي الذي يركز على استهلاك الأفراد والشركات وتمثل في :

1- الرسم على القيمة المضافة:

تأسس الرسم على القيم المضافة (TVA) بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون والمبيعات والتسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات والبضائع المستوردة والمنجزة والمبيعات التي يقوم بها كل من تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار وأداء الخدمات وعلى رأسها الهاتف والفاكس... إلخ، إلى جانب كل الأشغال العقارية والمتاجرة... إلخ. ويحسب هذا الرسم وفقاً لمعدلين هما معدل 9%، ومعدل 19%.²

¹ عفيف عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص196، 198

² د. يامسة إبراهيم، انعكاسات إصلاحات نظام الجباية المحلية على التنمية بالجنوب الجزائري "بلدية إدراة أنموذجاً"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة إدراة (الجزائر)، 2017، ص 343

فهو :

- ضريبة حقيقية تخص استعمال المداخل أو الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات؛
- ضريبة غير مباشرة تدفع للخزينة بطريقة غير مباشرة من طرف المستهلك النهائي والذي يعتبر المدين الحقيقي، أي عن طريق المؤسسة التي تعتبر المدين القانوني؛
- ضريبة نسبية للقيمة تحصل بنسبة قيمة المنتجات وليس بالاستناد لنوعية المنتجات؛
- ضريبة مؤسسة حسب آلية عمل الدفعات المجزئة الضريبة على القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل المنتج تطابق الضريبة المحسوبة بواسطة سعر البيع للمستهلك؛
- ضريبة تتوقف على آلية الحسم حيث يتم حساب الضريبة الواجبة على المبيعات أو الخدمات المقدمة (الواجبة الدفع ويطرح منها مبلغ الضريبة الذي تحمته المؤسسة ضمن التكاليف).

1-2- توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة:

- تتوزع حصيلة الرسم على القيمة المضافة كما هو منصوص على ذلك في المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال :
- بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:
 - 75 بالمئة لفائدة ميزانية الدولة؛
 - 10 بالمئة لفائدة البلديات مباشرة؛
 - 15 بالمئة لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
 - بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى، تدفع الحصة العائدة للبلديات إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
 - بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد:
 - 85 بالمئة لفائدة ميزانية الدولة؛
 - 15 بالمئة لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.¹

1-3- مجال التطبيق:

- يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية.
- يخضع للرسم على القيمة المضافة:
- المنتجين ؛

¹ عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 205

- عمليات البيع بالجملة؛

- التجار بالتجزئة؛

- الشركات التابعة؛¹

تخضع للضريبة العمليات التالية:

• البيع والأعمال العقارية والخدمات:

- كل الأنشطة الصناعية، التجارية أو الحرفية، سواء اعتيادية أو عرضية، داخل الجزائر.

- يطبق بغض النظر عن الوضع القانوني للأشخاص أو وضعيتهم الضريبية.

• الاستيراد:

كل المنتجات أو البضائع المستوردة الخاضعة للضريبة.

• المبيعات والتسليمات:

- التي يقوم بها المنتجون أو تجار الجملة.

- التسليمات للأمولاك أو القيم التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لأنفسهم (ما لم تستعمل لعمليات معفاة).

• الإيجار وأداء الخدمات وأشغال البناء والخدمات:

- كل العمليات غير مغطاة بالبيع أو الأشغال العقارية، بما فيها خدمات البحث والمهن الحرة.

• العقارات والأمولاك:

- بيع أو إعادة بيع العقارات والمحلات التجارية والأراضي المخصصة للبناء، سواء بواسطة ملاك أو وسطاء، ضمن

نشاط ترقية عقارية.

• التجارة في الأشياء المستعملة والقيمة:

- المجوهرات (بلاتين، ذهب، فضة، أحجار كريمة).

- التحف الفنية والأدوات العتيقة، حسب التعريف الجمركية.²

• عمليات تخضع بشكل اختياري:

¹متوفر على الرابط: <https://www.mfdgi.gov.dv>، تاريخ الإطلاع: 2026-04-08، الساعة 00:55.

²عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 201، 202.

يمكن للأشخاص الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم أن يختاروا بناءً على تصريح منهم اكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يسلم السلع والخدمات ل: العمليات الموجهة للتصدير الشركات النفطية المكلفين بالرسم الآخرين، ومؤسسة تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء¹

¹ بوقلع وداد، مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري – دراسة تحليلية للفترة 1992–2019، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلّة(الجزائر)، السنة الجامعية 2022/2021، ص136.

خلاصة الفصل:

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن النظام الضريبي في الجزائر عرف مسارا تطوريا متواصلا منذ الاستقلال، حيث تأثر بمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت البلاد. وقد تم في البداية التطرق إلى مفهوم الضريبة وخصائصها، إضافة إلى القواعد والأسس الفنية التي تقوم عليها، وهو ما سمح بفهم أعمق لبنية النظام الضريبي ودوره في تحقيق أهداف السياسة المالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل الخزينة العمومية وتحقيق التوازنات الاقتصادية.

كما أظهرت الدراسة أن النظام الضريبي قبل إصلاح 1992 كان يعاني من عدة نقائص، من بينها التعقيد، تعدد الضرائب والمعدلات، ضعف المردودية، وقلة الفعالية في تعبئة الموارد المالية، إلى جانب محدودية قدرته على تحقيق العدالة الضريبية وتشجيع الاستثمار، وهو ما فرض ضرورة القيام بإصلاحات شاملة لإعادة تنظيمه.

وقد جاء إصلاح 1992 ليشكل نقطة تحول أساسية في مسار النظام الجبائي، حيث تم من خلاله إعادة هيكلة النظام الضريبي بشكل جذري، بالاعتماد على ضرائب حديثة تمثلت أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، إلى جانب إدخال ضرائب ورسم مكمل كالرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة. كما ارتكزت هذه الإصلاحات على مجموعة من الأهداف، من بينها تبسيط النظام، تحسين مردوديته، توسيع الوعاء الضريبي، مكافحة التهرب، وتعزيز العدالة الضريبية.

وبالتالي، فإن هذا التطور الذي شهدته النظام الضريبي الجزائري، خاصة بعد إصلاحات 1992، يمثل خطوة مهمة نحو بناء نظام جبائي أكثر فعالية وانسجاما مع متطلبات الاقتصاد الحديث، ويساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وتقليل الاعتماد على العائدات البترولية. ومع ذلك، تبقى ضرورة مواصلة إصلاح هذا النظام وتكييفه مع التغيرات الاقتصادية المستقبلية أمرا أساسيا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه.

دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة
(2005 – 2023)

يشهد الضغط الضريبي في الجزائر تطوراً مستمراً بفعل التغيرات الاقتصادية والإصلاحات الجبائية التي عرفها الاقتصاد الوطني، خاصة بعد إصلاحات سنة 1992 التي هدفت إلى تحديث النظام الضريبي وتحسين مردوديته. ويُعد تحليل تطور الضغط الضريبي من المواضيع المهمة لفهم العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمة الجباية في تمويل الاقتصاد الوطني، خصوصاً في ظل السعي إلى تقليص التبعية للمحروقات وتعزيز الجباية العادية. ويتناول هذا الفصل دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تطور الضغط الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1992، بالإضافة إلى أبرز مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الجزائر. أما المبحث الثاني فيخصص لتحليل تطور الإيرادات الضريبية الإجمالية والإيرادات الضريبية خارج المحروقات، وكذا تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2023). في حين يتناول المبحث الثالث حساب الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات، ثم تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال نفس الفترة، من أجل إبراز طبيعة التغيرات التي عرفها ومستوى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تطور الضغط الضريبي في الجزائر

يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات التي تعكس فعالية النظام الجبائي ومدى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث عرف في الجزائر عدة تطورات مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والجبائية. ويحتوي هذا المبحث على دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1992، بالإضافة إلى التطرق لأبرز مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الجزائر.

المطلب الأول: الضغط الضريبي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1992

يوضح الجدول الآتي تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2005، وذلك من خلال إبراز التغيرات التي عرفها قبل وبعد إصلاحات سنة 1992

■ الضغط الضريبي الإجمالي: معدل الضغط الضريبي - الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الخام $\times 100$ ¹

جدول رقم (3-1) تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة 1990-2005 الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	الجبابة العادية	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	الضغط الضريبي الإجمالي	الضغط الضريبي خارج المحروقات
1990	152,5	71,1	554,3	435,8	27,51	16,31
1991	248,9	82,7	862,1	635	28,87	13,02
1992	311,8	108,8	1074,6	801	29,01	13,58
1993	313,9	121,4	1189,7	915	26,38	13,26
1994	477,1	176,1	1487,4	1126	28,21	15,63
1995	611,7	241,9	2004,9	1454	32,07	16,63
1996	825,1	290,6	2570,0	1762	32,10	16,49
1997	926,6	313,9	2780,2	1941,2	33,32	16,17
1998	774,6	329,8	2830,5	2192,3	27,36	15,04
1999	950,5	314,8	3238,2	2347,3	29,26	13,41
2000	1578,1	349,5	4123,5	2507,2	38,27	13,93

¹ بن تريدي يحيى. قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017. مجلة آفاق علمية. جامعة البليدة 2(الجزائر). المجلد 12. العدد 04.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

14,13	35,33	2816,9	4260,8	398,2	1505,5	2001
15,75	35,29	3064,9	4541,9	482,9	1603,2	2002
15,53	37,62	3378,6	5247,5	524,9	1974,4	2003
15,15	36,25	3830,6	6150,4	580,4	2229,7	2004
15,20	40,75	4211,7	7564,6	640,4	3082,6	2005

المصدر: عنتر برباش. قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية. جامعة عبد الحميد ميري قسنطينة -2- (الجزائر). المجلد 03. العدد 02. 2018. ص52.

أولاً: مرحلة الضغط الضريبي في الجزائر قبل إصلاحات 1992 (1990-1991)

- يظهر الجدول أن الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة السابقة لإصلاحات 1992 اتسم بمستويات متوسطة نسبياً مع تسجيل بعض التغيرات المحدودة بين سنتي 1990 و1991، سواء من حيث الإيرادات العامة أو الناتج المحلي الإجمالي أو نسب الضغط الضريبي.

ففي سنة 1990 بلغت الإيرادات العامة 152.5 مليار دج، في حين بلغت الجباية العادية 71.1 مليار دج، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد قُدر بـ 554.3 مليار دج، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 435.8 مليار دج. وانعكس ذلك على مستوى الضغط الضريبي الإجمالي الذي بلغ 27.51%، في حين بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 16.31%.

أما في سنة 1991 فقد ارتفعت أغلب المؤشرات مقارنة بسنة 1990، حيث ارتفعت الإيرادات العامة إلى 248.9 مليار دج، كما ارتفعت الجباية العادية إلى 82.7 مليار دج، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 862.1 مليار دج، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 635 مليار دج. وعلى مستوى نسب الضغط الضريبي، ارتفع الضغط الضريبي الإجمالي إلى 28.87% مقابل انخفاض الضغط الضريبي خارج المحروقات إلى 13.02%.

ومن خلال المقارنة بين السنتين يتضح أن الفترة السابقة لإصلاحات 1992 تميزت بارتفاع نسبي في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، خاصة الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، كما عرف الضغط الضريبي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً من 27.51% إلى 28.87%، في حين شهد الضغط الضريبي خارج المحروقات تراجعاً من 16.31% إلى 13.02%، بفارق قدره 3.29 نقاط مئوية.

ثانيا: مرحلة الضغط الضريبي في الجزائر بعد إصلاحات 1992 (1992-2005)

تُبرز معطيات الجدول أن مرحلة ما بعد إصلاحات 1992 عرفت تطورًا واضحًا في مختلف المؤشرات المرتبطة بالضغط الضريبي، سواء من حيث الإيرادات العامة أو الجباية العادية أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تسجيل تغيرات متفاوتة في نسب الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات.

1- الفترة 1992-1995

في سنة 1992 بلغت الإيرادات العامة 311.8 مليار دج، بينما قدرت الجباية العادية بـ 108.8 مليار دج، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1074.6 مليار دج، والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 801 مليار دج. وقد سجل الضغط الضريبي الإجمالي نسبة 29.01%، في حين بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 13.58%.

وفي سنة 1993 ارتفعت الإيرادات العامة بشكل طفيف إلى 313.9 مليار دج، كما ارتفعت الجباية العادية إلى 121.4 مليار دج، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1189.7 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 915 مليار دج. غير أن الضغط الضريبي الإجمالي انخفض إلى 26.38%، كما تراجع الضغط الضريبي خارج المحروقات إلى 13.26%.

أما سنة 1994 فقد سجلت المؤشرات ارتفاعًا واضحًا، حيث بلغت الإيرادات العامة 477.1 مليار دج، والجباية العادية 176.1 مليار دج، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1487.4 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 1126 مليار دج. وبلغ الضغط الضريبي الإجمالي 28.21%، بينما ارتفع الضغط الضريبي خارج المحروقات إلى 15.63%.

وفي سنة 1995 استمرت المؤشرات في الارتفاع، إذ بلغت الإيرادات العامة 611.7 مليار دج، والجباية العادية 241.9 مليار دج، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2004.9 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 1454 مليار دج. كما ارتفع الضغط الضريبي الإجمالي إلى 32.07%، وبلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 16.63%.

ومن خلال هذه الفترة يتضح وجود نمو تدريجي في مختلف المؤشرات الاقتصادية، خاصة بين سنتي 1994 و1995، كما ارتفع الضغط الضريبي الإجمالي من 29.01% سنة 1992 إلى 32.07% سنة 1995، في حين ارتفع الضغط الضريبي خارج المحروقات من 13.58% إلى 16.63%.

2- الفترة 1996-2000

شهدت سنة 1996 استمرار ارتفاع المؤشرات، حيث بلغت الإيرادات العامة 825.1 مليار دج، والجباية العادية 290.6 مليار دج، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2570 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات 1762 مليار دج. وقد سجل الضغط الضريبي الإجمالي 32.10%، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 16.49%. وفي سنة 1997 ارتفعت الإيرادات العامة إلى 926.6 مليار دج، والجباية العادية إلى 313.9 مليار دج، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2780.2 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 1941.2 مليار دج. وسجل الضغط الضريبي الإجمالي 33.32% وهي أعلى نسبة خلال هذه المرحلة، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 16.17%.

أما سنة 1998 فقد تراجعت الإيرادات العامة إلى 774.6 مليار دج رغم استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2830.5 مليار دج، وارتفع الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 2192.3 مليار دج، في حين بلغت الجباية العادية 329.8 مليار دج. كما انخفض الضغط الضريبي الإجمالي إلى 27.36%، والضغط الضريبي خارج المحروقات إلى 15.04%.

وفي سنة 1999 عادت الإيرادات العامة إلى الارتفاع حيث بلغت 950.5 مليار دج، بينما بلغت الجباية العادية 314.8 مليار دج، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3238.2 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 2347.3 مليار دج. وقد سجل الضغط الضريبي الإجمالي 29.26%، والضغط الضريبي خارج المحروقات 13.41%. أما سنة 2000 فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في المؤشرات، حيث بلغت الإيرادات العامة 1578.1 مليار دج، والجباية العادية 349.5 مليار دج، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4123.5 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 2507.2 مليار دج. وبلغ الضغط الضريبي الإجمالي 38.27%، وهو من أعلى المستويات المسجلة في الجدول، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 13.93%.

وتُظهر هذه الفترة استمرار تطور الناتج المحلي والإيرادات العامة، مع تسجيل تذبذب نسبي في نسب الضغط الضريبي، خاصة بين سنتي 1997 و1998، قبل أن يرتفع مجدداً سنة 2000.

3- الفترة 2001-2005

في سنة 2001 بلغت الإيرادات العامة 1505.5 مليار دج، والجباية العادية 398.2 مليار دج، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4260.8 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات 2816.9 مليار دج. وسجل الضغط الضريبي الإجمالي 35.33%، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 14.13%.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

وفي سنة 2002 ارتفعت الإيرادات العامة إلى 1603.2 مليار دج، والجباية العادية إلى 482.9 مليار دج، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4541.9 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3064.9 مليار دج. وقد بلغ الضغط الضريبي الإجمالي 35.29%، في حين ارتفع الضغط الضريبي خارج المحروقات إلى 15.75%.

أما سنة 2003 فقد ارتفعت الإيرادات العامة إلى 1974.4 مليار دج، والجباية العادية إلى 524.9 مليار دج، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 5247.5 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات 3378.6 مليار دج. وسجل الضغط الضريبي الإجمالي 37.62%، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 15.53%.

وفي سنة 2004 استمرت المؤشرات في الارتفاع، حيث بلغت الإيرادات العامة 2229.7 مليار دج، والجباية العادية 580.4 مليار دج، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 6150.4 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات 3830.6 مليار دج. وقد سجل الضغط الضريبي الإجمالي 36.25%، والضغط الضريبي خارج المحروقات 15.15%.

أما سنة 2005 فقد سجلت أعلى القيم في الجدول خلال الفترة المعروضة، حيث بلغت الإيرادات العامة 3082.6 مليار دج، والجباية العادية 640.4 مليار دج، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 7564.6 مليار دج، والناتج المحلي خارج المحروقات 4211.7 مليار دج. كما ارتفع الضغط الضريبي الإجمالي إلى 40.75% وهو أعلى مستوى مسجل في الجدول، بينما بلغ الضغط الضريبي خارج المحروقات 15.20%.

ومن خلال هذه المرحلة يتضح أن مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية عرفت نمواً مستمراً، خاصة الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، كما سجل الضغط الضريبي الإجمالي مستويات مرتفعة تراوحت بين 35.29% و 40.75%، في حين بقي الضغط الضريبي خارج المحروقات مستقرًا نسبيًا بين 14% و 16%¹.

المطلب الثاني: مشاكل استعمال الضغط الضريبي في الجزائر

يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات المستعملة لتقييم فعالية النظام الجبائي، غير أن تطبيقه في الجزائر واجه عدة صعوبات وإشكالات أثّرت على دقته وفعاليته، ويمكن التطرق إليها فيما يلي:

- تعقيد القواعد التي تنظم الجباية المباشرة؛
- الارتفاع المستمر للمبالغ الجبائية غير المحصلة؛
- ضعف أداء الإيرادات الجبائية العادية وعدم تحقيق نتائج مرضية؛
- وجود نقائص عديدة في الرقابة الجبائية؛
- نقص الموارد البشرية والمادية في الإدارة الجبائية؛
- غياب نظام معلومات موثوق وفعال يسمح بتداول ومقاطعة المعلومات الجبائية؛

¹ من تحليل الطلبة بناء على معلومات الجدول السابق

- وجود اختلالات في تسيير وتخطيط الملفات الجبائية؛
- كثرة الإعفاءات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة؛
- اتساع الوعاء الجبائي غير المحصل بسبب الغش والتهرب الجبائي؛
- الاعتماد المفرط على الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة؛
- ضعف مردودية الضرائب الأخرى، خاصة الضريبة على أرباح الشركات؛
- ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري؛
- العجز عن الحد من الغش والتهرب الجبائي؛
- عدم المساواة أمام الضريبة؛
- ارتفاع التحويلات الاجتماعية الكبيرة وغير الموجهة؛
- وجود نفقات جبائية معتبرة في شكل تخفيضات وإعفاءات؛
- غياب تقرير مفصل لتقييم النفقات الجبائية؛
- اتساع حجم الاقتصاد الموازي والقطاع غير الرسمي؛
- وجود وعاء جبائي غير مصرح به في بعض الأنشطة كالزراعة والمضاربة العقارية؛
- ثقل الاقتطاعات الاجتماعية الموجهة للضمان الاجتماعي على الأعوان الاقتصاديين.¹

المبحث الثاني: تحليل تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (2005-2023)

يُعتبر تحليل تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي من المحاور الأساسية لفهم ديناميكية الاقتصاد الجزائري، نظراً لما يعكسونه من مؤشرات مهمة حول مستوى النشاط الاقتصادي وقدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية. فالإيرادات الضريبية تُجسد فعالية السياسة الجبائية، في حين يُعبّر الناتج المحلي الإجمالي عن حجم النمو الاقتصادي وتطوره عبر الزمن. ومن خلال دراسة هذه المؤشرات خلال الفترة (2005-2023)، يمكن الوقوف على أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، ومحاولات تنويع الاقتصاد، إضافة إلى تأثير الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا، مما يسمح بإبراز العلاقة بينهما وتحليل اتجاهاتهما بشكل أدق.

¹ GOUMEZIANE Boudjema. **Les enjeux de la pression fiscale dans l'économie algérienne durant la période (2002-2022)**. Revue Économie, Finance et Business. Université d'Alger 3(Algérie). Volume: 10. Numéro :01. 2025. P1062 p1070 p1071.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات الضريبية الإجمالية والإيرادات الضريبية خارج المحروقات

يُعد تحليل تطور الإيرادات الضريبية الإجمالية وخارج المحروقات مهماً لفهم موارد الدولة، حيث تعكس الأولى إجمالي التحصيل، بينما تبرز الثانية جهود تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات.

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة (الإجمالية) في الفترة 2005-2023:

تُعدّ الإيرادات العامة من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، إذ تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها، وقد تأثرت خلال الفترة من 2005-2023 بعدة عوامل، أبرزها التغيرات في أسعار المحروقات والإصلاحات الجبائية، إضافة إلى سعي الدولة إلى تنويع مصادر الإيرادات وتقليص التبعية للمحروقات، حيث يوضح الجدول الموالي تطور الإيرادات الإجمالية مع إبراز أهم التغيرات المسجلة في الفترة 2005-2023:

الجدول رقم (3-2): تطور الإيرادات العامة (الإجمالية) للفترة 2005-2023

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات البترولية		الإيرادات العادية			
		القيمة	النسبة %	الإيرادات الضريبية	النسبة %	الإيرادات غير ضريبية	النسبة %
2005	3082,83	2267,84	73,56	174,52	20,78	174,99	5,66
2006	3639,92	2714,00	74,56	205,04	19,80	925,92	5,63
2007	3687,90	2711,85	73,53	209,30	20,79	976,05	5,68
2008	2895,17	1715,40	59,25	221,50	33,10	119,77	7,65
2009	3275,36	1927,00	58,83	202,24	34,99	1348,36	6,17
2010	3056,73	1501,70	49,13	274,54	41,89	1555,03	8,98
2011	3474,12	1529,40	44,02	433,27	43,51	1944,72	12,47
2012	3804,45	1519,04	39,93	374,20	50,24	2285,41	9,84
2013	3890,81	1615,90	41,53	247,17	52,12	2274,91	6,35
2014	3924,06	1577,73	40,21	256,56	53,26	2346,33	6,54
2015	4563,79	1722,94	37,75	480,48	51,72	2840,85	10,53
2016	5026,13	1682,55	33,48	851,59	49,58	3343,58	16,94

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

2017	6072,32	2126,99	35,03	1283,65	43,14	3945,33	21,14	64,97
2018	6405,23	2349,69	36,68	1342,39	42,36	4055,54	20,96	63,32
2019	6594,65	2518,49	38,19	1226,94	18,61	4076,16	18,61	61,81
2020	5183,35	1394,71	26,91	1106,42	51,75	3788,64	21,35	73,09
2021	5900,63	1927,05	32,66	1211,45	46,81	3973,58	20,53	67,34
2022	7000,84	3211,92	45,88	744,29	43,49	3788,92	10,63	54,12
2023	8925,98	3856,26	43,20	1678,34	37,99	5069,72	18,80	56,80

المصدر: مسعي منيرة، دور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 09، العدد 01، 2025، ص 379.

يُظهر الجدول تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2005-2023) أن الاقتصاد الجزائري عرف تغيرات واضحة في حجم الإيرادات العامة نتيجة تأثره المباشر بأسعار النفط والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. فقد سجلت الإيرادات العامة سنة 2005 قيمة قدرت بـ 3082,83 مليار دج، ثم ارتفعت تدريجيًا خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 3639,92 مليار دج سنة 2006 و 3687,90 مليار دج سنة 2007، ويعود ذلك أساسًا إلى ارتفاع الإيرادات البترولية التي شكلت المصدر الرئيسي للإيرادات العامة بنسبة كبيرة تجاوزت 70% في بعض السنوات.

غير أن سنة 2008 شهدت تراجعًا نسبيًا إلى 2895,17 مليار دج نتيجة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط، ثم عادت الإيرادات إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، حيث بلغت 3924,06 مليار دج سنة 2014. ويُفسر هذا التحسن باستقرار نسبي في أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الإيرادات الجبائية العادية.

أما خلال الفترة 2015-2019 فقد سجلت الإيرادات العامة نموًا ملحوظًا، إذ انتقلت من 4563,79 مليار دج سنة 2015 إلى 6594,65 مليار دج سنة 2019، رغم تراجع مساهمة الجبائية البترولية مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو دعم الإيرادات العادية وتنويع مصادر التمويل من خلال الضرائب والرسوم المختلفة.

وفي سنة 2020 انخفضت الإيرادات العامة إلى 5183,35 مليار دج بسبب جائحة كورونا وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط، مما أثر سلبًا على الإيرادات البترولية. إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلًا، حيث عرفت السنوات 2021 و 2022 و 2023 انتعاشًا واضحًا، إذ ارتفعت الإيرادات إلى 5900,63 مليار دج ثم 7000,84

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

مليار دج لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2023 بقيمة 8925,98 مليار دج، نتيجة تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات الجبائية العادية.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن الإيرادات العامة في الجزائر ما تزال مرتبطة بدرجة كبيرة بالإيرادات البترولية، رغم الجهود المبذولة لتعزيز الإيرادات العادية وتقليل التبعية للمحروقات، وهو ما يبرز أهمية تنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق استقرار مالي أكبر على المدى الطويل.

ثانيا: الحصيلة الجبائية الاجمالية:

تمثل مجموع المداخل التي تحصلت عليها الدولة من مختلف الضرائب والرسوم خلال فترة زمنية معينة. وكانت الحصيلة الإيرادية الجبائية خلال الفترة 2015-2023 كما يلي :

الجدول رقم (3-3): تطور الإيرادات الجبائية الاجمالية من 2015-2023

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	4077.6	4164.8	4757.0	5061.	5362.0	4019.9	4689.1	6812.7	7597.7
نسبة التغير في الحصيلة الاجمالية	-	2.14 %	14.22 %	6.40 %	5.94 %	25.09 %	16.65 %	45.29 %	11.52 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على : أكرام ماضي، دور رقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2015-2023، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة قلمة (الجزائر)، 2025، ص 217.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الحصيلة الجبائية تزايدت بوتيرة ضعيفة من سنة 2015 إلى سنة 2016 بقيمة 87,2 مليار دج قدرت نسبة هذه الزيادة بـ 2,14%، واستمرت بالارتفاع سنة 2017 بقيمة 592,2 مليار دج أي بنسبة 14,22% وهي نسبة معتبرة.

استمرت الحصيلة الضريبية بالزيادة الى غاية سنة 2020 أين نلاحظ انخفاض كبير في قيمة الحصيلة الضريبية الإجمالية مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت نسبة هذا التراجع 25,09، يرجع هذا الانخفاض إلى جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى انخفاض في الأداء الاقتصادي، لترتفع بعدها سنة 2021 : 669,2 مليار دج ما يقارب 16,65%، وتليها سنة

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

2022 بارتفاع قدر ب 2123,6 مليار دج ما يعادل 45,29% وهي قفزة عالية بقيمة بالغة الأهمية، ثم استمرت بالارتفاع سنة 2023 بفارق 755 مليار دج أي بنسبة 11,52%.

ثالثا: تقسيم الإيرادات الضريبية الإجمالية حسب مصدرها :

تنحصر الإيرادات الضريبية الإجمالية بين الجباية البترولية والجباية العادية (الجباية خارج المحروقات) وعادة ما تكون للجباية البترولية أهمية كبيرة والحصة الأكبر من إجمالي إيرادات الميزانية العمومية، ومما لاشك فيه أيضا أن الإيرادات الجبائية العامة هي الأخرى عنصر فعال وركيزة أساسية تساهم في إيرادات الميزانية العامة بنسبة كبيرة إذ تسعى الجزائر دائما إلى تحسين ورفع هذه الإيرادات لتفادي الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية وذلك من خلال عصرنة النظام الضريبي والقيام بجملة من الإصلاحات الضريبية تشمل القوانين والتشريعات وإعادة هيكلة وتنظيم هيكلها الإدارية، ويمكن إبراز تطور هذه الإيرادات الإجمالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور الجباية البترولية والجباية خارج المحروقات في الفترة 2015-2023

السنوات	الجباية البترولية	نسبة التغير في الجباية البترولية	الجباية العادية	نسبة التغير في الجباية العادية	المجموع
2015	1722.90	-	2354.70	-	4077.60
2016	1682.60	2.34%	2482.20	5.41%	4164.80
2017	2127.00	26.41%	2630.00	5.95%	4757.00
2018	2349.70	10.47%	2711.80	3.11%	5061.50
2019	2518.50	7.18%	2843.50	4.86%	5362.00
2020	1394.70	44.62%	2625.20	7.68%	4019.90
2021	1927.10	38.17%	2762.00	5.21%	4689.10
2022	3869.50	100.79	2943.20	6.56%	6812.70
2023	4101.70	6.00%	3496.00	18.78%	7597.70

المصدر: آكرام ماضي، نفس المرجع السابق، ص 218.

يظهر هذا الجدول تطور الإيرادات الجبائية في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، حيث يتضح أن الإيرادات الضريبية الإجمالية عرفت اتجاهاً تصاعدياً على المدى العام رغم تعرضها لاضطراب ظرفي سنة 2020. فقد ارتفع المجموع من حوالي 4077 سنة 2015 إلى 7597 سنة 2023، وهو ما يدل على تحسن معتبر في الموارد المالية، غير أن هذا المسار لم يكن منتظماً، إذ شهدت سنة 2020 تراجعاً ملحوظاً نتيجة انخفاض الجباية البترولية بشكل حاد.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

وتبرز الجباية البترولية كعنصر شديد التقلب، حيث سجلت نموًا تدريجيًا بين 2015 و2019، ثم عرفت انهيًا كبيرًا سنة 2020 بنسبة -44.62%، وهو ما يعكس حساسيتها الكبيرة للتغيرات الخارجية خاصة أسعار النفط. غير أنها استعادت عافيتها بسرعة ابتداءً من 2021، مسجلة قفزات قوية جدًا بلغت ذروتها في 2022 بنسبة تفوق 100%، قبل أن تستقر نسبيًا في 2023 مع نمو معتدل، هذا السلوك يؤكد أن الجباية البترولية تظل مصدرًا مهمًا لكنه غير مستقر.

في المقابل، تُظهر الجباية العادية مسارًا أكثر استقرارًا وانتظامًا، حيث حققت نموًا تدريجيًا خلال معظم السنوات مع تسجيل انخفاض محدود فقط في 2020 بنسبة -7.68%، وهو تراجع أقل حدة مقارنة بالجبابة البترولية. وبعد ذلك، واصلت الجباية العادية ارتفاعها بوتيرة متوسطة إلى أن بلغت أعلى مستوى لها في 2023، مما يعكس دورها كدعم أساسي في استقرار الإيرادات.

وبناءً على ذلك، فإن الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة تتميز بجمابة بترولية قوية لكنها متذبذبة، مقابل جمابة عادية أكثر استقرارًا لكنها تنمو بوتيرة أبطأ، وهو ما يبرز أهمية تنوع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على القطاع البترولي وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

رابعاً: تقسيم إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات)

تُعدّ إيرادات الجباية العادية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، إذ تشمل مختلف الضرائب والرسوم المحصلة خارج قطاع المحروقات. وهذا ما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات) من 2015-2023

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب الغير مباشرة	ضرائب ورسوم أخرى	المجموع
2015	1 034,50	829,10	491,10	2 354,70
2016	1 109,20	891,70	481,30	2 482,20
2017	1 207,60	991,00	431,40	2 630,00
2018	1 203,80	1 097,10	410,90	2 711,80
2019	1 264,70	1 134,10	444,70	2 843,50
2020	1 183,40	1 044,70	397,10	2 625,20
2021	1 193,20	1 155,20	413,60	2 762,00
2022	1 249,90	1 295,50	397,80	2 943,20
2023	1 562,00	1 399,10	534,90	3 496,00

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

المصدر: آكرام ماضي، نفس المرجع السابق، ص 219.

يبين هذا الجدول تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2015-2023، حيث يتضح أن المجموع العام عرف اتجاهًا تصاعديًا من 2354.70 سنة 2015 إلى 3496.00 سنة 2023، مع تسجيل تراجع في سنة 2020 (2625.20) قبل استئناف الارتفاع في السنوات اللاحقة.

أما بالنسبة للمكونات، فقد سجلت الضرائب المباشرة نموًا تدريجيًا شبه منتظم، حيث ارتفعت من 1034.50 إلى 1562.00، مع انخفاض طفيف في 2020، ما يدل على استقرار نسبي لهذا المورد. كما عرفت الضرائب غير المباشرة تطورًا تصاعديًا مستمرًا، إذ انتقلت من 829.10 إلى 1399.10، وهو ما يعكس مساهمة متزايدة لهذا النوع من الضرائب في تكوين الجباية.

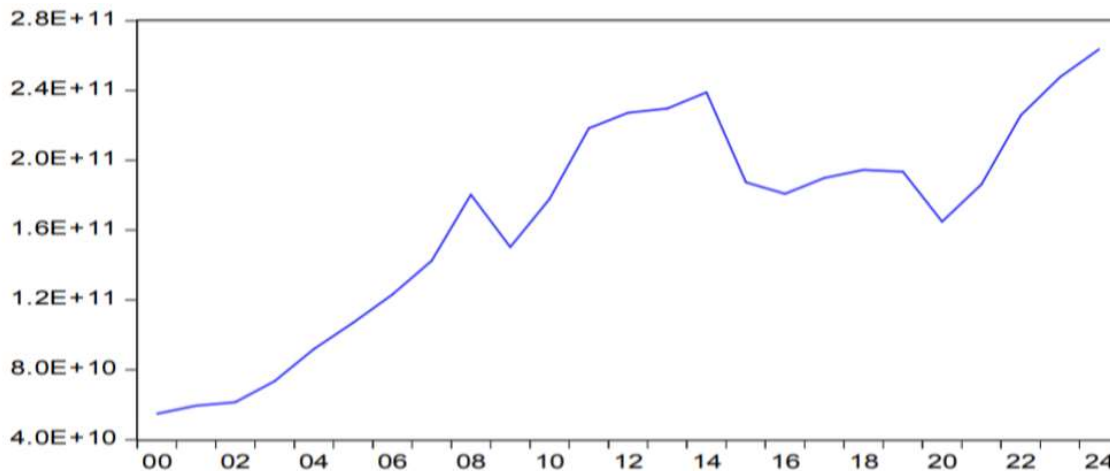
في المقابل، تميزت الضرائب والرسوم الأخرى بنوع من التذبذب، حيث انخفضت من 491.10 في 2015 إلى 397.10 في 2020، قبل أن ترتفع مجددًا إلى 534.90 في 2023، مما يدل على عدم استقرار هذا المكون مقارنة ببقية العناصر.

المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الفترة 2005-2023.

يُعتبر تطور الناتج المحلي الإجمالي وخارج المحروقات مؤشرًا مهمًا لفهم أداء الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز مستوى النشاط الاقتصادي ومدى مساهمة القطاعات غير النفطية.

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2005-2023 : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس نمو اقتصاد أي بلد كما يقيس حجم القيم المضافة المحققة فيه من السلع والخدمات في فترة زمنية محددة، والشكل الموالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

الشكل رقم (3-1): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. الوحدة: مليار دج



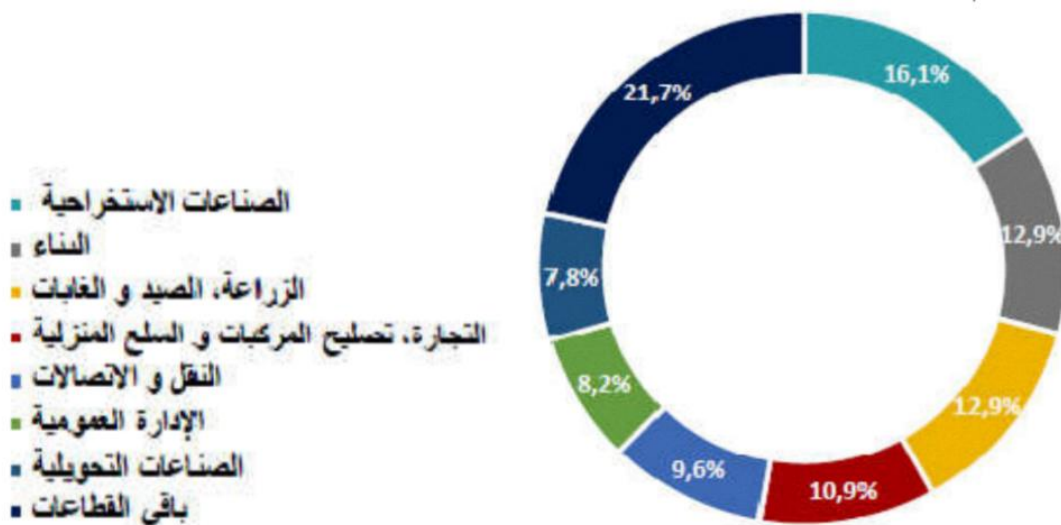
الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

المصدر: مستوى عادل، نمذجة العلاقة الديناميكية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر: مقارنة قياسية خلال الفترة (2000-2024)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 16، العدد 01، 2026، ص 286.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر شهد نموا متذبذبا خلال الفترة 2000-2023، حيث تم تسجيل 548 مليار دولار سنة 2000 ليرتفع هذا الحجم إلى أن بلغ 91,91 مليار دولار سنة 2006 و 142,48 مليار دولار سنة 2007 و 150,31 و 180,38 مليار دولار سنة 2008، غير انه شهد إنخفاضا حادا سنة 2009 إلى مليار دولار سنة 2009 ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية آنذاك سنة 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني، بعد ذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفاعا طفيفا إذ سجلنا 218,33 مليار دولار سنة 2011 و 238,9 مليار دولار سنة 2014، ليعرف انخفاضا حادا سنة 2016 إلى 180,76 مليار دولار ويرجع ذلك لتراجع الناتج من المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة وتراجع القدرة الإنتاجية في هذا القطاع من جهة أخرى، بعدها شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا إذ سجلنا 193,45 مليار دولار سنة 2019 ليشهد انخفاضا حادا سنة 2020 إلى 164,87 مليار دولار وهذا راجع لأزمة كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني، بعدها شهد الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تزايدا إذ سجلنا 186,23 مليار دولار سنة 2021 و 247,62 مليار دولار سنة 2023.

من جهة أخرى يمكن تشخيص مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال سنة 2023 كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لسنة 2023



المصدر: مستوى عادل، نفس المرجع السابق، ص 286.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

يتضح من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة 16,1% في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لسنة 2023، بينما قطاع الزراعة الصيد والغابات يساهم ب 12,9%، وقطاع النقل والاتصالات يساهم ب 9,6%، بينما قطاع التجارة وتصلية المركبات والسلع المنزلية يساهم ب 10,9%، وقطاع الإدارة العمومية هو الآخر أيضا يساهم ب 82%، وقطاع البناء يساهم بنسبة 12,9%، وبالرغم من هذه النسب واختلافها بين القطاعات إلا أننا لم نسجل نسب عالية في بعض القطاعات والتي لم تظهر إطلاقا في بعض الأحيان كالقطاع السياحي والصناعات الغذائية وغيرها

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2023:

شهد الاقتصاد الوطني الجزائري تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك لتأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط من جهة والأزمات العالمية من جهة أخرى، وفيما يلي تشخيص وتحليل تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة :

الجدول رقم (3-6): تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2023 (%)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي GDP
2005	5.40
2006	2.90
2007	3.10
2008	2.50
2009	1.20
2010	4.80
2011	3.00
2012	2.40
2013	2.60
2014	4.10
2015	3.20
2016	3.90
2017	1.50
2018	1.40
2019	0.90
2020	-5.00

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

3.80	2021
3.60	2022
4.10	2023

المصدر: مروان، فاطمة، إشكالية تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة تيارت (الجزائر)، 2025، ص 36.

يشير الجدول إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف تذبذبًا في معدلات النمو خلال الفترة المدروسة. ففي بداية الفترة بين 2005 و2008 سجل الاقتصاد نسب نمو متوسطة تراوحت بين 2.5٪ و5.4٪، وهو ما يعكس فترة من الاستقرار النسبي والنشاط الاقتصادي.

أما في سنة 2009 فقد انخفض معدل النمو إلى 1.2٪، ويرتبط ذلك بتأثيرات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على العديد من الاقتصادات، ومنها الاقتصاد الجزائري. بعد ذلك عرف الاقتصاد نوعًا من التحسن في 2010 حيث بلغ النمو 4.8٪.

خلال الفترة 2011-2016 بقي النمو في مستويات متوسطة تتراوح بين حوالي 2٪ و4٪، ما يدل على استقرار نسبي في النشاط الاقتصادي رغم بعض التقلبات المرتبطة أساسًا بأسعار المحروقات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة.

ابتداءً من 2017 إلى 2019 تراجع النمو بشكل ملحوظ حيث تراوح بين 0.9٪ و1.5٪، وهو ما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي. أما في 2020 فقد سجل الاقتصاد انكماشًا حادًا (-5٪) نتيجة التأثيرات السلبية لجائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي والنشاط الاقتصادي الداخلي.

بعد ذلك شهد الاقتصاد تعافيًا تدريجيًا، حيث ارتفع معدل النمو إلى 3.8٪ في 2021 و3.6٪ في 2022، ثم بلغ 4.1٪ في 2023، ما يدل على عودة النشاط الاقتصادي إلى التحسن بعد مرحلة التراجع.

الاقتصاد الجزائري عرف فترات نمو متوسطة مع تقلبات واضحة، تأثرت أساسًا بالعوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، إضافة إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي.

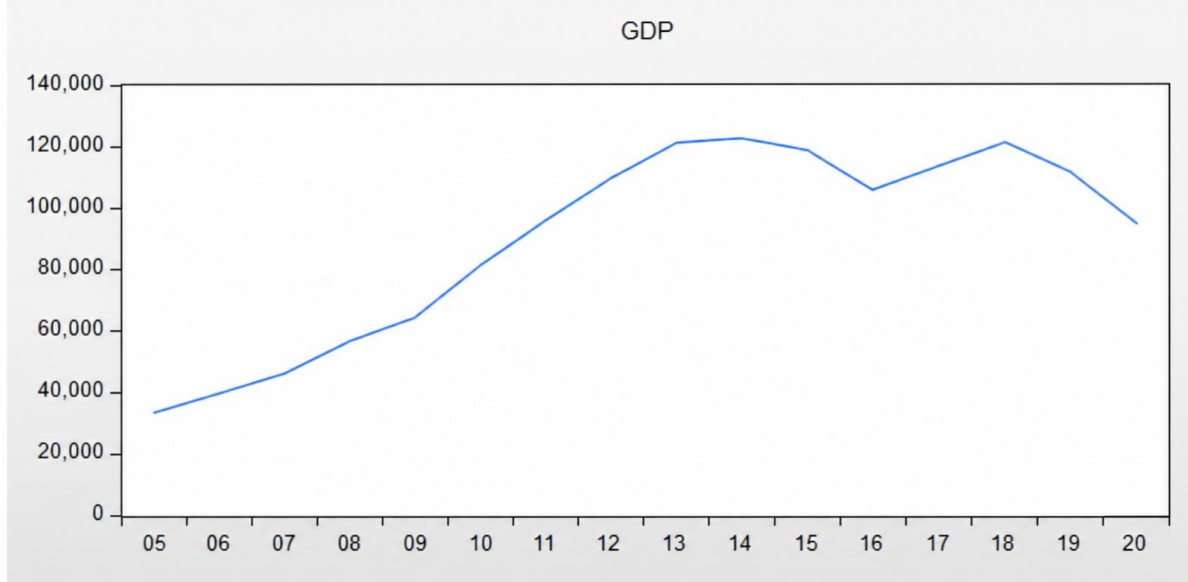
ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُبرز مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني، كما يعكس درجة تنويع النشاط الاقتصادي وتقليل التبعية لعائدات النفط والغاز.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

ولإبراز تطور هذا المؤشر في الجزائر، يوضح الشكل التالي دراسة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2005-2020:

الشكل رقم (3-3): دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات



المصدر: حسينة جغبلو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر: دراسة قياسية (1995-2020)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة برج بوعرييج (الجزائر)، 2022، ص 43.

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (02) أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عرف تذبذبًا خلال الفترة 2005-2020، حيث شهد في البداية (2005-2013) نموًا متواصلًا وملحوظًا، إذ ارتفع تدريجيًا نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وزيادة الاستثمارات العمومية، خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات، مستفيدًا من الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الإيرادات النفطية التي دعمت الإنفاق الحكومي.

بعد ذلك، خلال الفترة 2014-2016، عرف النمو نوعًا من التراجع النسبي، حيث انخفضت وتيرته نتيجة تراجع أسعار النفط عالميًا، مما أثر على حجم الإنفاق العمومي وبالتالي على ديناميكية القطاعات غير النفطية، وهو ما انعكس في انخفاض قيمة الناتج المحلي خارج المحروقات.

أما خلال الفترة 2017-2018، فقد سجل الاقتصاد نوعًا من الانتعاش النسبي، حيث ارتفع الناتج من جديد نتيجة محاولات تنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر النمو، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستقرًا بشكل كبير.

وفي الفترة الأخيرة 2019-2020، عاد الناتج إلى الانخفاض بشكل ملحوظ، حيث تأثر الاقتصاد سلبيًا بتداعيات جائحة كورونا سنة 2020، والتي أدت إلى تعطل العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتراجع الإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى القيود الصحية التي فرضت على الحركة والأسواق، مما ساهم في تسجيل أدنى مستويات للناتج خلال هذه الفترة.

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

كما يمكن تدعيم هذا التحليل بعرض معطيات رقمية دقيقة، وهو ما يوفره الجدول التالي الذي يبين القيم السنوية لهذا المؤشر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-7): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات. الوحدة مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
2005	42000
2006	46100
2007	52600
2008	60700
2009	66900
2010	77700
2011	93600
2012	106800
2013	115900
2014	125100
2015	120330
2016	115440
2017	118880
2018	126720
2019	109440
2020	91000

المصدر: حسينة جغبلو، نفس المرجع السابق، ص 40.

يبين الجدول تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2020، حيث عرف منحى تصاعدياً واضحاً في أغلب السنوات مع بعض فترات التراجع، إذ ارتفع من 42000 مليون دولار سنة 2005 إلى مستويات مرتفعة خلال السنوات اللاحقة، ما يدل على تحسن مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني. سجلت الفترة من 2005 إلى 2014 نمواً مستمراً وملحوظاً، حيث بلغ أعلى مستوى أولي سنة 2014 بقيمة 125100 مليون دولار، نتيجة دعم الدولة للاستثمار في قطاعات الصناعة، الفلاحة، والخدمات. بعد ذلك شهدت

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

السنوات 2015 و2016 تراجعاً نسبياً إلى 120330 مليون دولار ثم 115440 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيره غير المباشر على النشاط الاقتصادي. ثم عاد الارتفاع تدريجياً في 2017 و2018 ليصل إلى 126720 مليون دولار، قبل أن ينخفض مجدداً في 2019 و2020، خاصة سنة 2020 التي تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث تراجع إلى 91000 مليون دولار، وهو ما يعكس تأثر مختلف القطاعات الاقتصادية بالأزمة الصحية العالمية رغم محاولات دعم النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثالث: تحليل تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)

يُشكل قياس وتقييم مستويات الضغط الضريبي أداةً محورية لتحديد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تعبئة الموارد المالية المستدامة خارج ريع المحروقات.

المطلب الأول: حساب الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات (2003-2023)

يرتبط تقييم العبء الجبائي في الجزائر بضرورة الفصل الكمي بين الموارد المتأتية من القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتلك المرتبطة بالريع النفطي. وبناءً عليه، يخصص هذا المطلب لعرض الجداول الإحصائية المحددة لمسار كل من الضغط الضريبي الإجمالي والضغط خارج المحروقات عبر الفترة 2003-2023.

1. الضغط الضريبي خارج المحروقات

تتطلب الدراسة المنهجية للعبء الضريبي قياس النسبة المئوية المقتطعة من الدورة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، حيث يتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات} = (\text{الجباية العادية} \div \text{الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات}) \times 100$$

يُبين الجدول الموالي تطور نسب الضغط الضريبي العادي في الجزائر، وهو يعبر عن النسبة المئوية المقتطعة للتحصيل الجبائي المتأتي من القطاعات الاقتصادية الحقيقية خارج ريع النفط والغاز.

جدول رقم (3-8): تطور الإيرادات خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 2003-

2023

السنوات (Années)	الجباية العادية (Fiscalité ordinaire)	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIB HH)	المعدل %
2003	657.45	3,383.40	19.43%
2004	711.13	3,829.30	18.57%
2005	781.51	4,209.10	18.57%
2006	869.97	4,619.40	18.83%
2007	946.00	5,263.60	17.97%

الفصل الثالث دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة (2005-2023)

19.57%	6,046.10	1,183.51	2008
20.77%	6,858.90	1,424.31	2009
20.36%	7,811.21	1,590.38	2010
19.86%	9,346.47	1,855.89	2011
21.53%	10,673.22	2,297.60	2012
21.08%	11,679.90	2,461.36	2013
20.22%	12,570.79	2,536.79	2014
21.95%	13,578.44	2,968.03	2015
23.58%	14,489.06	2,990.21	2016
21.62%	14,876.11	3,216.12	2017
20.82%	15,711.26	3,270.59	2018
20.56%	16,509.17	3,393.54	2019
20.18%	15,901.79	3,208.79	2020
19.30%	17,167.21	3,312.496	2021
18.19%	19,071.50	3,469.351	2022
17.90%	21,900.00	3,920.00	2023

Source : BoudjemaGoumeziane, Hamid Bouzida. "L'évaluation de la pression fiscale en Algérie et son impact sur l'économie hors hydrocarbures". *Revue EFB*, Volume 10, Numéro 01, Université d'El Oued, Algérie, Avril 2025, P 1066

2. الضغط الضريبي الإجمالي

أما بخصوص تتبع العبء الضريبي الإجمالي الذي يقع على كاهل الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته بما فيها قطاع الطاقة، فيتم الاعتماد على مؤشر الضغط الضريبي الموسع، والذي يُحسب بقسمة إجمالي الإيرادات الجبائية (العادية والبتروولية معا) على الناتج المحلي الإجمالي الكلي، وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي الإجمالي} = (\text{إجمالي الإيرادات الجبائية} \div \text{الناتج المحلي الإجمالي}) \times 100$$

وتعكس البيانات الإحصائية الواردة في الجدول الموالي تطور هذا المؤشر الشامل ومكوناته في الجزائر للفترة الممتدة من 2003 إلى 2023

الجدول رقم (3-9): تطور معدل الضغط الضريبي الإجمالي (الموسع) في الجزائر للفترة 2003-2023

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات الجبائية	الناتج المحلي الإجمالي	المعدل %
2003	657.45	1284.97	1942.42	5252.30	36.98%
2004	711.13	1485.76	2197.49	6149.10	35.74%
2005	781.51	2267.84	3049.35	7562.00	40.32%
2006	869.97	2714.00	3583.97	8501.60	42.16%
2007	946.00	2711.85	3657.85	9352.90	39.11%
2008	1183.51	4003.56	5187.07	11043.70	46.97%
2009	1424.31	2327.67	3751.98	9968.00	37.64%
2010	1590.38	2820.01	4410.38	11991.56	36.78%
2011	1855.89	3829.72	5685.59	14588.97	38.97%
2012	2297.60	4054.35	6351.95	16209.60	39.19%
2013	2461.36	3678.13	6139.49	16647.92	36.88%
2014	2536.79	3388.36	5925.13	17228.60	34.39%
2015	2968.03	2275.13	5243.15	16712.69	31.37%
2016	2990.21	1781.10	4771.31	17514.67	27.24%
2017	3216.12	2126.99	5343.11	18575.76	28.76%
2018	3270.59	2787.11	6057.70	20259.04	29.90%
2019	3393.54	2518.49	5912.03	20500.20	28.84%
2020	3208.79	1959.76	5168.55	18476.92	27.97%
2021	3312.50	2609.16	5921.65	22079.28	26.82%
2022	3469.35	5507.68	8977.03	27688.90	32.42%
2023	3920.00	3760.00	7680.00	24650.00	31.15%

Source : OPCit. P 1068

السنة 2023: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قانون المالية لسنة 2023

المطلب الثاني: تحليل تطور الضغط الجبائي بالجزائر للفترة (2003-2023)

يرتبط مسار الضغط الجبائي في الجزائر بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم على الثنائية الجبائية؛ حيث يعكس المؤشر الإجمالي الشامل مدى انكشاف الموازنة العامة على صدمات أسواق النفط الدولية وتغيرات الجباية البترولية، بينما يعبر

المؤشر المستقل خارج المحروقات عن واقع العبء الضريبي الفعلي المفروض على الأنشطة الحقيقية المحلية ومدى استقرارها التدريجي بعيداً عن تقلبات الربح.

1. الضغط الضريبي خارج المحروقات (الجباية العادية / الناتج المحلي خارج المحروقات)

يعكس هذا المؤشر النسبة الفعلية للاقتطاعات التي تتحملها القطاعات الاقتصادية الحقيقية (المؤسسات، الأفراد، الأنشطة التجارية والخدمية)، ويوضح مدى نجاح الدولة في تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن المحروقات، بتتبع البيانات الرقمية خلال الفترة (2003-2023)، يلاحظ أن هذا المؤشر تميز بالاستقرار النسبي مع ميل نحو التراجع التدريجي في السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث فترات أساسية:

فترة النمو البطيء والاستقرار الحذر (2003-2015): تراوح معدل الضغط الجباي العادي في هذه الفترة حول متوسط قُدّر بـ 20%، مسجلاً أدنى مستوياته سنة 2007 بنسبة 17.97% ويرجع هذا الاستقرار النسبي إلى وتيرة النمو المستمرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، والتي تزامنت مع إطلاق برامج الدعم الاقتصادي الرسمية، ومع ذلك، بقيت قدرة المنظومة الجباية على رفع معدلات التحصيل محدودة بسبب اتساع حجم الإنفاق الجباي (الإعفاءات والمزايا الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة والمصغرة دون تقييم دوري لجدواها).¹

فترة الذروة والاستجابة للأزمات 2016-2019: سجل المؤشر أعلى مستوياته التاريخية سنة 2016 ليصل إلى 23.58%، هذا الارتفاع المفاجئ لم يكن نتيجة توسع طوعي في الوعاء الضريبي، بل كان رد فعل حمائي من طرف السياسة الجباية لمواجهة الصدمة النفطية التي بدأت نهاية 2014؛ حيث لجأت الدولة عبر قوانين المالية (خاصة لسنوات 2015، 2016، و 2017) إلى رفع نسب الضرائب غير المباشرة (كالضريبة على القيمة المضافة TVA، والرسوم على المنتجات البترولية، وحقوق الجمرك) لتعويض التراجع الحاد في الجباية البترولية وتأمين تمويل الموازنة العامة.²

فترة التراجع الهيكلي والانكماش 2020-2023: منذ عام 2020، اتخذ المنحنى مساراً تنازلياً واضحاً ليتراجع المؤشر إلى 18.19% سنة 2022³ واستمر في هذا التراجع النسبي خلال سنة 2023، ويعزى هذا الانخفاض الهيكلي إلى تضافر عدة أسباب؛ أبرزها الآثار الانكماشية لجائحة كورونا (كوفيد-19) التي شلت جزءاً من النسيج الإنتاجي، متبوعة بسياسة تخفيف العبء الضريبي التي انتهجتها الدولة لتحفيز القدرة الشرائية وتشجيع الاستثمار، والتي تضمنت إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) الذي كان يشكل مورداً أساسياً للجماعات المحلية، وإعادة مراجعة السلم الاستدلالي للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

¹Op Cit P 1066 P 1067

²Op Cit P 1067

³Op Cit 1067

يتضح من التحليل الرقمي للجدول أن الجباية العادية تواجه سقفاً يصعب تجاوزه، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ظاهرة التهرب والغش الضريبي (Fraude et Évasion fiscales) التي يتغذى عليها الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي (المقدر بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في قطاعات العقار، الفلاحة، والتجارة الموازية، بالإضافة إلى ذلك، يعاني الهيكل الضريبي العادي من تركز شديد للعبء الجبائي؛ إذ تشير البيانات إلى أن 47% من التحصيل العادي يتوزع بين فئتين فقط: ضريبة الدخل الإجمالي على الأجور (IRG/Salaires) بنسبة تقارب 30%، والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد (TVA\ Importation)، مما يؤكد ضعف مساهمة أرباح الشركات (IBS) وضعف تنوع الأوعية الضريبية المحلية¹.

2. الضغط الضريبي الإجمالي

ينتقل هذا المؤشر الكلي الموضح في بيانات الجدول الإحصائي لقياس المقدرة التعبوية الشاملة للمنظومة الجبائية الجزائرية بشقيها (العادي والبترولي)، مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني تتبع المسار الرقمي وحساب النسب المئوية السنوية للفترة (2003-2023)، نلاحظ أن هذا المعدل اتسم بالتذبذب الحاد وعدم الاستقرار، متميزاً بمحطات تاريخية تعكس مدى انكشاف الهيكل المالي للموازنة العامة على المتغيرات الخارجية، ويمكن تفكيك هذا التطور عبر ثلاث فترات أساسية:

فترة الطفرة الريعية والارتفاع القياسي 2003-2008: انطلق معدل الضغط الجبائي الإجمالي من 36.98% سنة 2003، ليتجه تصاعدياً حتى يسجل ذروته التاريخية المطلقة سنة 2008 بنسبة بلغت 46.97%، هذا الارتفاع القياسي لا يعود لتطور كفاءة التحصيل الضريبي المحلي أو توسيع الوعاء، بل يفسره الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية آنذاك، والذي تسبب في تضخم الجباية البترولية لتصل إلى ذروتها بقيمة 4003.56 مليار دينار سنة 2008، مما رفع إجمالي المداخل الجبائية وغذى الموازنة بشكل ريعي كامل².

فترة التراجع وأزمة الصدمة النفطية العكسية 2009-2016: شهد المؤشر تراجعاً فورياً سنة 2009 ليهبط إلى 37.64% متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم استقر مؤقتاً قبل أن ينحدر بشكل حاد ومستمر إثر صدمة أسعار النفط لعام 2014، مسجلاً أدنى مستوياته التاريخية الموثقة في الجدول عند 27.24% سنة 2016، هذا الهبوط الحاد سببه المباشر تراجع الجباية البترولية بأكثر من النصف لتهبط إلى 1781.10 مليار دينار في تلك السنة، مما يثبت اقتصادياً أن مؤشر الضغط الإجمالي في الجزائر يعكس صدمات أسعار الطاقة الخارجية أكثر مما يعكس عبئاً ضريبياً محلياً حقيقياً³.

¹ Op. Cit. P 1062 1064.

² Op cit P 1068

³ Op Cit P 1068 P 1069

فترة التعافي النسبي وإعادة التوازن المالي 2017-2023: توضح أرقام الجدول المنعطف التصاعدي الجديد للمؤشر؛ حيث انتعش المعدل تدريجياً ليبلغ 32.42% سنة 2022 مستفيداً من الصدمة السعيرية الإيجابية المؤقتة المتولدة في أسواق الغاز والنفط الدولية نتيجة الظروف الجيوسياسية العالمية، متبوعاً باستقرار نسبي موازٍ خلال سنة 2023 مع تعافي مستويات التحصيل العادي خارج المحروقات عقب مرحلة الركود والتعافي التدريجي من آثار الجائحة الصحية .

كما تظهر القراءة التحليلية المعمقة للبيانات الإحصائية خلافاً هيكلياً في بنية التمويل الجبائي؛ فرغم أن الجباية العادية تسير ببطء وتطور تدريجي مستمر (حيث انتقلت من 657.45 مليار دينار سنة 2003 إلى 3469.35 مليار دينار سنة 2022)، إلا أن هذا التحصيل المحلي يعاني من "سقف كفاءة" محدود تفرضه عوائق بنيوية؛ أبرزها تنامي ظاهرة التهرب والغش الضريبي المتغذية على النشاط الموازي، وضخامة الإعفاءات الجبائية الممنوحة¹ .

تظهر القراءة التحليلية الهيكلية للبيانات الإحصائية أن الاعتماد المستمر على الجباية البترولية لتغطية التزامات الموازنة العامة يمثل تحدياً كبيراً للاستقرار المالي؛ فرغم التطور التدريجي في قيم التحصيل العادي، إلا أنه يظل عاجزاً عن تحقيق قفزات نوعية بسبب عوائق بنيوية تتقدمها ظاهرة التهرب الجبائي واتساع حجم الأنشطة غير الرسمية، هذا الوضع يفرض على السياسة الجبائية ضرورة الإسراع في تطوير آليات التحصيل المحلية وتوسيع الأوعية الضريبية خارج قطاع المحروقات لفك الارتباط التاريخي بين تمويل النفقات العامة وتقلبات الأسواق النفطية الدولية.

¹ Op Cit P 1069 P 1070.

خلاصة:

من خلال دراسة تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، يتضح أن هذا المؤشر يعكس بصورة مباشرة طبيعة التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ومدى ارتباط الموارد الجبائية بمختلف المتغيرات الداخلية والخارجية. وقد أظهرت النتائج أن الإصلاحات الجبائية ساهمت في تحسين أداء المنظومة الضريبية وتعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المالية، إلا أن فعالية هذه الجهود بقيت مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات الإيرادات البترولية.

كما بين التحليل أن الإيرادات الجبائية عرفت اتجاهاً تصاعدياً على المدى الطويل، مدعومة بارتفاع الجباية العادية وتوسيع الوعاء الضريبي، رغم تسجيل بعض التراجعات الظرفية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، خاصة خلال سنة 2020. وفي المقابل، سجل الناتج المحلي الإجمالي ونظيره خارج المحروقات نمواً متفاوتاً، تأثر بدوره بالظروف الاقتصادية السائدة ومستوى مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي.

وأبرزت الدراسة وجود تباين بين الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات، حيث ظل الأول أكثر تأثراً بتقلبات الجباية البترولية، بينما عكس الثاني واقع التحصيل الجبائي المرتبط بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية. كما كشفت النتائج أن الجزائر ما تزال تواجه عدة تحديات تحد من فعالية النظام الضريبي، من أهمها التهرب الضريبي، واتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكثرة الإعفاءات الجبائية، إضافة إلى استمرار الاعتماد النسبي على عائدات المحروقات. وعليه، فإن تحقيق نظام ضريبي أكثر كفاءة واستدامة يستوجب مواصلة الإصلاحات الرامية إلى عصنة الإدارة الجبائية، وتعزيز الرقمنة، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين آليات الرقابة والتحصيل، بما يساهم في رفع مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة ودعم مسار التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

الخاتمة

يشكل الضغط الضريبي أحد أهم المؤشرات التي تعكس كفاءة النظام الضريبي وقدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يعد من أبرز أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق التوازنات الاقتصادية، وتحفيز النمو، وإعادة توزيع الدخل، غير أن فعاليته تبقى رهينة بمدى ملائمة النظام الضريبي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على التكيف مع متطلبات التنمية.

وفي هذا الإطار، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الضغط الضريبي في الجزائر، من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والمفاهيمية المرتبطة به، ثم دراسة تطور النظام الضريبي الجزائري والإصلاحات التي عرفها، مع تحليل تطور الضغط الضريبي خلال الفترة (2005-2023)، وذلك بالاعتماد على تطور الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي. وقد بينت الدراسة أن الإصلاحات الضريبية ساهمت في تحسين أداء المنظومة الجبائية بشكل نسبي، غير أن فعالية الضغط الضريبي ما تزال مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات الجباية البتولية لا بكفاءة التحصيل المحلي. فقد تراوح معدل الضغط الضريبي الإجمالي بين 27.24% سنة 2016 و 46.97% سنة 2008، وهو ما يعكس صدمات أسعار النفط أكثر مما يعكس نضجاً في المنظومة الجبائية. في المقابل، بقي الضغط الضريبي خارج المحروقات مستقراً حول متوسط 20% مع بلوغه ذروته التاريخية 23.58% سنة 2016، مما يظهر محدودية قدرة الجباية العادية على الارتقاء رغم مجهودات الإصلاح المتتالية.

1. نتائج الدراسة

من أهم النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة:

- يعد الضغط الضريبي من أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم في تمويل الخزينة العمومية وتحقيق التوازنات الاقتصادية؛
- يتأثر مستوى الضغط الضريبي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تحدد فعالية السياسة الضريبية؛
- ساهمت الإصلاحات الضريبية التي باشرتها الجزائر، خاصة إصلاحات سنة 1992، في تحديث النظام الضريبي وتحسين مردودية الإيرادات الجبائية، إذ ارتفعت الجباية العادية من 108.8 مليار دج سنة 1992 إلى 640.4 مليار دج سنة 2005؛

- ما تزال الإيرادات الجبائية خارج المحروقات تمثل تحدياً رئيسياً أمام تعزيز الاستقرار المالي وتقليص التبعية للإيرادات النفطية؛ حيث تركز 47% من التحصيل العادي في بندين فقط: ضريبة الدخل الإجمالي على الأجور بحوالي 30%، والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد، مما يُثبت ضعف مساهمة الضريبة على أرباح الشركات وضعف تنوع الأوعية الضريبية
- شهد الضغط الضريبي في الجزائر تذبذباً حاداً خلال فترة الدراسة؛ إذ تراوح الضغط الضريبي الإجمالي بين 27.24% (2016) و 46.97% (2008) بفعل تقلبات الجباية البترولية، في حين استقر خارج المحروقات حول متوسط 20% مع ذروة بلغت 23.58% عام 2016؛
- يرتبط نجاح السياسة الضريبية بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

2. نتائج اختبار صحة الفرضيات

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، يمكن إجراء اختبار فرضياته كما يلي:

- نصت الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي: "يرتبط مستوى الضغط الضريبي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تؤثر على فعالية السياسة الضريبية"، وهي فرضية صحيحة؛ حيث أظهرت الدراسة أن مستوى الضغط الضريبي يتأثر بعوامل متعددة، من بينها النمو الاقتصادي، وهيكل الاقتصاد، ومستوى الدخل، وكفاءة الإدارة الجبائية، وانتشار التهرب الضريبي.
- نصت الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي: "ساهمت الإصلاحات الضريبية التي عرفتها الجزائر، خاصة إصلاحات سنة 1992، في تطوير النظام الضريبي وتحسين مردودية الإيرادات الجبائية"، وهي فرضية خاطئة؛ إذ بينت الدراسة أن الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 ساهمت في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام الضريبي، إلا أنها لم تحقق بالشكل الكافي تحسين مردودية الإيرادات الجبائية، نتيجة استمرار التهرب الضريبي، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وضعف مساهمة الجباية العادية خارج قطاع المحروقات.
- الفرضية الفرعية الثانية: "أسهمت الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 في تحديث الإطار التشريعي للنظام الضريبي، غير أنها لم تحقق تحسناً كافياً في مردودية الجباية العادية خارج المحروقات". وهي فرضية مرفوضة جزئياً؛ إذ أسهمت إصلاحات 1992 في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام الضريبي إلا أنها لم تحقق بالشكل الكافي تحسين مردودية الإيرادات الجبائية، كما أن معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات لم

يرتفع ارتفاعاً هيكلياً وبقي يتأرجح بين 13 و 16% خلال تلك الفترة نتيجة استمرار التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد غير الرسمي %

- نصت الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي: "يشهد الضغط الضريبي في الجزائر تذبذباً خلال الفترة (2005-2023) نتيجة تأثيره بتطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استمرار بعض المشاكل كضعف الحماية خارج المحروقات والتهرب الضريبي"، وهي فرضية صحيحة؛ حيث أكدت الدراسة أن الضغط الضريبي عرف تغيرات من فترة إلى أخرى تبعاً لتطور المؤشرات الاقتصادية واستمرار بعض التحديات المرتبطة بالمنظومة الضريبية.
- نصت الفرضية الأساسية على ما يلي: "يساهم الضغط الضريبي في الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية، غير أن فعاليته تبقى مرتبطة بمدى كفاءة النظام الضريبي والإصلاحات المعتمدة"، وهي فرضية صحيحة جزئياً؛ إذ توصلت الدراسة إلى أن الضغط الضريبي يؤدي دوراً مهماً في تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أن فعاليته لا تزال محدودة بسبب استمرار الاعتماد على الحماية البترولية، وضعف مساهمة الحماية العادية، ووجود بعض الاختلالات التي تتطلب إصلاحات أعمق وأكثر شمولاً.

3. اقتراحات الدراسة

- بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:
- مواصلة إصلاح النظام الضريبي بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية؛
 - توسيع الوعاء الضريبي وتحسين فعالية التحصيل الجبائي، لا سيما معالجة الاقتصاد الموازي المقدر بحوالي 15 % من الناتج المحلي الإجمالي وتفعيل الضريبة على أرباح الشركات التي تشهد ضعف مساهمة في التحصيل؛
 - تعزيز الحماية العادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات البترولية من خلال إيلاء الأولوية لقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات خارج المحروقات؛
 - تطوير الإدارة الجبائية من خلال الاعتماد على الرقمنة وعصرنة وسائل التسيير، انطلاقاً من ضرورة سد الفجوة التي خلفها إلغاء الرسم على النشاط المهني بإيجاد موارد بديلة للجماعات المحلية؛
 - تحقيق التوازن بين زيادة الإيرادات الضريبية وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، مع ضمان العدالة الجبائية بين المكلفين؛

- تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بقياس الضغط الضريبي وآثاره الاقتصادية؛
- دعم التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالرقابة والتحصيل الجبائي؛
- تكثيف حملات التوعية الجبائية لترسيخ الثقافة الضريبية لدى المكلفين بالضريبة.

5. آفاق الدراسة

يعد موضوع الضغط الضريبي من المواضيع التي تستدعي المزيد من البحث والدراسة، لذلك يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية، منها:

- أثر الرقمنة على تحسين كفاءة النظام الضريبي في الجزائر؛
- دور الإصلاحات الجبائية في تنويع مصادر الإيرادات العامة؛
- العلاقة بين الضغط الضريبي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر التهرب الضريبي على الاستدامة المالية؛
- دراسة مقارنة للضغط الضريبي بين الجزائر وبعض الدول العربية والنامية.



قائمة مراجع

قائمة مراجع

أولاً: الكتب

- حميد بوزيدة، جباية مؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010
- وليد زكريا صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1997.
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003
- علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 2000
- محمد عباس محرزى، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

1. باللغة العربية

- زهير بن دعاس .حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر .(2000-2017)مجلة العلوم الإنسانية .جامعة سطيف 1 (الجزائر)، المجلد 19، العدد 1، 2019.
- عبد الهادي مختار، سماحي أحمد، سمات ونماذج سمات ونماذج النظم الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحيى تسمسليت الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2015.
- بن تريدي يحيى .قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017.مجلة آفاق علمية . جامعة البليدة 2، (الجزائر)، المجلد 12.العدد 4، 2020.
- رحال نصر .الضغط الضريبي كحافز للتهرب الضريبي والاحتيايل الضريبي .مجلة العلوم الإدارية والمالية .جامعة الشهيد محمد الحضر الوادي، (الجزائر)، المجلد 2، العدد 1، 2018.
- لينا عمار عبد الفتاح .الجهد الضريبي ودوره في الحصيلة الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب .مجلة دراسات محاسبية ومالية .جامعة البغداد، (العراق)، المجلد 19، العدد 6، 2024.
- محمد بن حنة .دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة (2016-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة .جامعة الجلفة، (الجزائر)، المجلد 9، العدد 2، 2024.
- بويكر نبق .أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري -الضرائب المباشرة نموذجاً .مجلة دراسات العدد الاقتصادي .جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر . المجلد 11.العدد 1، 2020.
- محمد بن حنة .دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة (2016-2022) مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة .جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 09. العدد 2، 2024.

قائمة مراجع

- بن تريدي يحيى .قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2017-2007.مجلة آفاق علمية . جامعة البليدة 2، (الجزائر)، المجلد 12، العدد2، 2020.
- عبد الحكيم بلوغي .واقع الضغط الضريبي في الجزائر بعد الإصلاحات الضريبية لعام 1992.مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية .جامعة مُجَد خيضر بسكرة (الجزائر)، المجلد 16، العدد2، 2022.
- بن تريدي يحيى .قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2017-2007.مجلة آفاق علمية . جامعة البليدة 2، الجزائر .المجلد 12.العدد4، 2020 .
- عنتر برباش .قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ميري قسنطينة2، (الجزائر)، المجلد3، العدد2، 2022.
- ساجي فاطمة، فعاليات الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد1، 2016.
- بورنيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي -دراسة حالة الجزائر -، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة2، (الجزائر)، المجلد 10، العدد1، 2021.
- خيرى عمار، النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار،دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة 2003-2017، مجلة دراسات مادية، جامعة الجلفة، (الجزائر)، المجلد17، العدد3، 2023.
- دربال سفيان، النظام الضريبي الجزائري: الواقع والتحديات (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 08، العدد 01، سنة 2023 .
- سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، المجلد 08، العدد 15، سنة 2021 .
- ورئيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة دراسات جبائية، جامعة جيجل (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، سنة 2021 .
- الوالي فاطمة، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة رواد للاقتصاد والتجارة، جامعة طاهري مُجَد بشار (الجزائر)، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022
- يوسف قاشي، قراءة في النظام الضريبي الجزائري (المعوقات والحلول)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة البويرة (الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، سنة 2022 .

- واهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12، جامعة المسيلة (الجزائر)، سنة 2012 .
- شاي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان (الجزائر)، المجلد 01، العدد 06، سنة 2016 .
- ناصر مراد، تشخيص الضريبة على الدخل الإجمالي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، جامعة البليدة 02 (الجزائر)، ديسمبر 2025 .
- بوعبدلي عبد الحميد، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جامعة المدية (الجزائر)، سنة 2021 .
- أوشان أحمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشلف (الجزائر)، سنة 2017 .
- د. يامة إبراهيم، انعكاسات إصلاحات نظام الجباية المحلية على التنمية بالجنوب الجزائري: بلدية أدرار أنموذجًا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة أدرار (الجزائر)، سنة 2017 .
- مسعي منيرة، دور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 09، العدد 01، سنة 2025.

2. باللغة الأجنبية

- Jean-Marc Atsebi. Enhancing Tax Capacity: Revenue Gains from Strengthening Tax Administration. Working Paper. International Monetary Fund. October 2025.
- Macroeconomic Determinants of Tax Revenue and Tax Effort in Southeast Asian Countries. Journal of Developing Economies (JDE). Volume 06. Issue 02.
- GOUMEZIANE Boudjema. Les enjeux de la pression fiscale dans l'économie algérienne durant la période (2002-2022). Revue Économie, Finance et Business. Université d'Alger 3(Algérie). Volume: 10. Numéro 01. 2025.
- BoudjemaGoumeziane, Hamid Bouzida. "L'évaluation de la pression fiscale en Algérie et son impact sur l'économie hors hydrocarbures". Revue EFB, Volume 10, Numéro 01, Université d'El Oued, Algérie, Avril 2025
- GOUMEZIANE Boudjema. Les enjeux de la pression fiscale dans l'économie algérienne durant la période (2002-2022). Revue Économie, Finance et Business. Université d'Alger 3(Algérie). Volume: 10. Numéro: 01. 2025.

- زكرياء القريني، أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 8 ماي 1945 قلالة (الجزائر)، 2019/2018 .
- وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة (الجزائر)، نوفمبر 2004 .
- عيسى آمال، الضغط الجبائي وأثره على فعالية النظام الجبائي الجزائري: دراسة للفترة 2015-2020، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج (الجزائر)، 2021/2020 .
- عاشور مريم، تحليل وتقييم الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2016-2019: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2021/2020 .
- وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، المسيلة، 2004 .
- جعفر خليل عباس، واقع النظام الضريبي في البلدان المتقدمة والنامية، بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017 .
- بالواضح الجيلاني، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015 .
- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 .
- مروان فاطمة، إشكالية تنوع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة تيارت (الجزائر)، 2025 .
- حسينة جغبلو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر: دراسة قياسية (1995-2020)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة برج بوعريرج (الجزائر)، 2022 .

قائمة مراجع

- تابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 .
- ريم الشيخ علي باقر وآخرون، التهرب الضريبي في السودان وآثاره وطرق مكافحته، بحث لنيل درجة البكالوريوس، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015 .
- العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .
- تيت فارس، أثر العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي (حالة النظام الضريبي الجزائري)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة المسيلة (الجزائر)، السنة الجامعية 2021-2022 .
- بوتيار سمير، إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر وانعكاساتها على تطور الجباية المحلية: دراسة حالة مجموعة من بلديات ولاية المسيلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2024-2025 .
- عجاي سلمى، دور الإصلاحات الضريبية في التقليل من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2023، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة قلمة (الجزائر)، 2024-2025 .
- عفيف عبد الحميد، أثر الضغط الضريبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2019)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة البويرة (الجزائر)، 2022/2023 .
- بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة ورقلة (الجزائر)، سنة 2015 .
- زيوش عبد الرؤوف، أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة تيزي وزو، 2021 .
- جغبالة شوقي، السياسة الضريبية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة ما بين (2008-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي (الجزائر)، السنة الجامعية 2016-2017 .

قائمة مراجع

- أكرم يحيى عيسى، دراسة تحليلية لتطور الضغط الجبائي في الجزائر للفترة 2015-2020، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعرييج (الجزائر)، السنة الجامعية 2022-2023 .
- مُجّد الحسن زغي، آليات الرقابة الجبائية ودورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعرييج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة مُجّد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج (الجزائر)، السنة الجامعية 2022-2023 .
- بوقلع وداد، مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري: دراسة تحليلية للفترة 1992-2019، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، السنة الجامعية 2021/2022 .
- رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014 .

رابعاً: المحاضرات والمطبوعات الجامعية

- نسرين معياش، محاضرات وتمارين في جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قلمة، 2020.

خامساً: المراسيم والقوانين

- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نص قانوني صادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993، طبعة 2026.

سادساً: المواقع الرسمية الإلكترونية

- <https://www.parlmany.com>
- <https://jncollegeonline.co.in>
- <https://www.mfdgi.gov.dv/>
- <https://www.logementdz.com>
- <https://www.mfdgi.gov.dv/>